مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: سياسات الحكومات الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة (ج) في الأغوار من وجهة نظر صناع القرار
اسم الكاتب: أ. حازم غالب عوايص، د. عبد اللطيف محمد أبو عودة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10002
تاريخ الاسترداد: 2026/11/23 19:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research Vol. (9) No – (21) .November 2024
https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia
E-ISSN: 2410-3349/ P-ISSN: 2313-7592

Palestinian Government Policies and Their Role in Achieving Sustainable Development in Area "C" in the Jordan Valley from the Perspective of Decision-Makers

Mr. Hazem Awayes[1], Dr. Abdallatif Abuowda[2]*
Graduate Studies-Master student, Al-Quds Open University, Palestine. 2Department of Public Administration, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine.
Oricd No: 0009-0005-1725-2655 **Oricd No**: 0000-0002-9048-8091
Email: hazem.g.awayes@gmail.com **Email**: abuoda@pass.ps

Received: 2/05/2024
Revised: 2/05/2024
Accepted: 2/06/2024

***Corresponding Author:** hazem.g.awayes@gmail.com

Citation: Awayes, H. G. Palestinian Government Policies and Their Role in Achieving Sustainable Development in Area "C" in the Jordan Valley from the Perspective of Decision-Makers. Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies, 9(21). https://doi.org/10.33977/1760-009-021-007

2023©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

- **Open Access**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract

Objectives: This study aims to identify the role of the Palestinian government's policies in achieving sustainable development in the areas classified as area c in the Jordan valley.

Methods: To achieve the stu
dy's objectives, the study adopted qualitative methodology and relied on semi-structured interviews for gathering data from a sample consisting of 27 specialists. The program MAXQDA was employed for qualitative analysis of interviews.

Results: The study found that governmental policies emphasize the importance of C areas in the Jordan Valley, in their policies, projects, and programs, especially regarding strategic issues such as water, poverty, and infrastructure. Additionally, great efforts are made in the protection of lands, land reclamation, providing education, and access to it in these areas. There is also an emphasis on reducing youth unemployment rates by establishing projects for job creation.

Conclusions: The study recommends formulating renewable policies and alternatives adaptable to the conditions and measures imposed by the occupation on the ground, as well as finding feasible alternatives concerning financing. Moreover, giving more attention to marginalized families working in pastoral and agricultural fields by allocating budgets to support and assist these families, especially in the education aspect, and providing employment opportunities for graduates.

Keywords: Governmental policies, sustainable development - Area "C" in the Jordan Valley.

سياسات الحكومات الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة (ج) في الأغوار من وجهة نظر صناع القرار

أ. حازم غالب عوايص[1]، د. عبد اللطيف محمد أبوعودة[2]*

[1] طالب ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

[2]أستاذ مساعد، قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين.

الملخص

الأهداف: هدفت هذه الدراسة التَّعرُّف إلى دور سياسات الحكومات الفلسطينيَّة في تحقيق التَّنمية المُستدامة في المناطق المُصنَّفة (ج) في منطقة الأغوار، من وجهة نظر صنّاع القرار.

المنهجية: لتحقيق أهداف الدّراسة، تبنت الدِّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ، واعتمدتِ الدراسة المقابلة شبه المنظّمة لجمع بيانات عيّنةٍ مكوّنة من 27 فرداً من ذوي الاختصاص، واستُخدِمَ برنامج MAXQDA للتّحليل النّوعي لتحليل المُقابلات.

النتائج: توصلت الدِّراسة إلى أنَّ سياسات الحكومات تولي أهمِّيَّة كبيرة للمناطق المصنَّفة (ج) في مناطق الأغوار الفلسطينيّة، في سياساتها ومشاريعها وبرامجها، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجيّة، مثل المياه، والقضاء على الفقر في هذه المناطق، وإنشاء البِنيَة التَّحتيّة المُستدامة، إضافة إلى الجهود الكبيرة المبذولة في مجال حماية الأراضي، وإستصلاح الأراضي الزراعيّة، وتوفير التّعليم، وسُبُل الوصول إليه في هذه المناطق، كما أنَّها تولي اهتماماً في مجال خفض نسب البطالة بين الشباب من خلال إنشاء مشاريع حيوية.

الخلاصة: اقترحتِ الدراسة توصيات عدة، أهمها: العمل على صياغة سياسات متجددة، وقائمة على بدائلَ قابلةٍ للتكيُّف معَ الظروف والإجراءات التي يفرضها الاحتلالُ على الأرض، والعمل على إيجاد بدائلَ قابلةٍ للتّطبيق فيما يتعلّق بالتمويل. وإيلاء المزيد من الاهتمام بالأُسَر المهمَّشة والعاملة في مجالات الرّعي والزّراعة، من خلال تخصيص موازنات مخصصة؛ لدعم هذه الأُسُر، ومساندتها خاصّة في تعليم أبنائها، وتوفير فُرص العمل للخرّيجين منهم.

الكلمات الدالة: السياسات الحكومية، أهداف التنمية المستدامة، المناطق المصنفة (ج) في الأغوار.

المقدمة

في ظلِّ الأزمات والتحديات التي تواجه العالمَ اليوم، والمتعلّقة بعواملَ عدّة، مثل التّغيُّر المَناخيّ، وتأثيراته على الصّحة والتّغذية، ومحاربة الفقر والأمراض، وإضافة إلى الانفجار السُّكانيِّ الهائل، وزيادة متطلَّبات الحياة، وهو ما حتَّمَ على الحكومات حول العالم أنْ تنظرَ بجدّيَّةٍ بالغةٍ إلى أهمّيّة توفير فُرَصِ التّنمية والازدهار والرَّفاه لشعوبها، وكذلك، الاهتمام بصحّة الإنسانِ وتعليمه، والقضاءِ على مظاهر الفقر، وغيرها منَ الأمور التي تسير في هذا السّياق. وهذا الأمرُ تزداد أهمّيّتُه في الدُّوَل النّامية، إذ تتعاظم هذه المشكلات فيها، فباتَ التّعامُل مع هذه القضايا منَ المسؤوليّات العظيمة، التي تقع على عاتق الحكومات في الدّوَل النّامية. وفلسطين ضمن هذه الدّوَل تعاني ما تعانيه تلك الدّوَل، وبالإضافة الى أنّها مازالت تقبع تحت الاحتلال، وتعاني إجراءاتِه التّعسفيّة والاستعماريّة، التي تقيّد الأمور الحياتيّة لسكّان الأراضي الفلسطينيّة كافة.

عمدتِ السُّلطة الفلسطينيّة منذ نشأتها، وبخاصّة في المناطق الخاضعة إلى سيطرتها، إلى تعزيز واقع الحياة الكريمة للشّعب الفلسطينيّ، الذي عانى وما زال يعاني من سياسات الاحتلالِ الإسرائيليّ وإجراءاته، واستهدافه المتواصل للإنسان الفلسطينيّ؛ لتسهم – ولو بالقليل – منَ التّخفيف عليه من ويّلات الاحتلال، وتهميش حقوقهم ومتطلّباتهم. ونتيجةً لذلك، وضعتِ السُّلطة الفلسطينيّة هيكليتها بما تشملُ الوزارات والهيئات والمؤسّسات العامّة الكفيلة بتلبية خدمات هذه الدولة الوليدة، وتوفير الحاجات، وفرض السّيطرة السّياسيّة والإداريّة والأمنيّة على المناطق التي ينسحب منها الاحتلال الإسرائيليّ. وعليه، فإنّ من أهمِّ الأولويّات التي تبنتّها الحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة، مُتابعة أهمِّ القضايا العالقة بالنسبة للمُواطن الفلسطينيّ، والمُتمثّلة بتحقيق النّموّ والتّطوُّر في الأراضي الفلسطينيّة، وتحقيق العدالة المُجتمعيَّة. وكان ذلك من خلال العمل معَ الشُّركاءِ منَ القطاع الخاصّ ومؤسّسات المجتمع المَدنيّ المختلفة على صناعة سياساتٍ عامَّة قادرةٍ على النّهوض بالمجتمع الفلسطينيّ ككلّ، وتحقيق التّنمية المُستدامة في المناطق الفلسطينية المُهمَّشة.

وانطلاقاً من أهمّيّة الأغوار باعتبارها جزءاً أصيلاً من الأراضي الفلسطينية المُحتلَّة عامَ (1967م)، ولما تحتفظ به من مخزون استراتيجيّ من الموارد المائيّة، ومعادن البحر الميّت، وأراضيها الخصبة، وإمكانية الزراعات المتنوعة، التي يمكن الإفادة منها على طُوال العامّ. كما تكمنُ أهمّيّتُها في كونها محاذية لنهر الأردن على الحُدود الشّرقية، ومعبرَ النّفاذ الى الأردنّ، ثُمَّ إلى العالم أجمع، كما تمثّلُ الأغوار مخزون الأراضي التي يقع عليها الامتدادُ العُمرانيّ والصّناعات المختلفة، لذلك، كان الاهتمام بالأغوار واجباً وطنيًّا والتزامًا إخلاقيًّا بأنْ تكونَ على سلَّمِ السياسات الحكوميّة المُتعاقبة؛ لتعكسَ توجُّه الحكومات إلى الاستغلال الأمثل للمَوارد الطبيعيّة في تلك المنطقة، التي تمثل رافداً مُهمًّا لتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني بيئيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وممارسته لحقوقه وواجباته الوطنيّة. لتعبِّر أيضاً عن مدى استجابة الحكومة للمواطن الفلسطينيّ، وتعزيز صموده وبقائه في هذه المناطق. وفي إطار سعي السُّلطة الفلسطينيّة إلى تعزيز مفهوم التّنمية المُستدامة، فقد تبنّتِ الحكومة الفلسطينية أهداف التّنمية المُستدامة (2030)، التي يسعى العالم جاهداً لتحقيقها، وذلك من خلال عكسها على سياساتها، خططها الاستراتيجيّة وجداول أعمالها؛ من أجلِ تلبية طموحات المُواطن الفلسطينيّ.

مشكلة الدراسة

تمثّلُ الأغوارُ أهمّيّة كُبرى للفلسطينيّينَ، حيث تبلغ نسبة مساحة أراضيها ما يقارب ربع الأراضي الفلسطينيّة التي اِحتُلّت عامَ (1967) (وكالة وفا، د.ت.)، كما تلعب دوراً مُهمًّا على مستوى مساحة الأراضي الزّراعيّة الخِصبة، وبالإضافة إلى وصفِها مناطقَ مأهولةٍ بالسُّكّان، فإنّها تشكّلُ فرصة لاستيعاب الكثافة السُّكّانيَّة العالية، وعلاوةً على وجود البحر الميّت، الذي يُعَدُّ مصدراً للثروات الطبيعيَّة كالبوتاسيوم والبرومين وغيرها، وتشكّل الأغوار منطقةَ جذْبٍ للصّناعات والسّياحة والاستثمارات السّياحيَّة وغيرها منَ المُشروعات الاقتصاديّة الكثيرة (وثيقة البنك الدولي، 2013). وعليه، كان من المفترض أنْ تشكّلَ منطقة الأغوار عاملاً مُهمًّا في اقتصاد فلسطين، وأنْ تُسهمَ إسهامًا رئيسًا في تحقيق التّنمية المُستدامة للمناطق الفلسطينية برُمَّتها، إلا أنّه نتيجةَ الوضع الرّاهن، والمتمثّل في بقاء الاحتلال الإسرائيليّ، وسياساته الجائرة بحقِّ الأرض والإنسان في الأراضي الفلسطينية كافة، وبخاصّةٍ في مناطق الأغوار، لاعتبارات تتعلّق بالعُمق الإستراتيجيّ لدولة الاحتلال (نحاس، 2012)، التي شملت على تدمير البِنية التّحتيّة والطُّرق، والاستيلاء على الأراضي ومصادر المياه وغيرها الكثيرمنَ السّياسات التعسفية، التي تستند إلى مضمون سياسات يسعى من ورائها الاحتلال إلى التطهير العرقيّ، وتهجير أصحاب الأرض، وحصرهم في مناطق صغيرة جدا (كنتونات) معزولة، والحدِّ من وصولهم إلى أراضيهم، الأمر الذي انعكس على أداء الحكومات الفلسطينيّة في تلك المناطق (صبري،

2019). فقد واجهتِ الحكومات الفلسطينيّة تحديّات تنمويَّة لهذه المناطق، التي أعلنتْ عنها في برنامجها السِّياسي، وخططها الاستراتيجيّة؛ لتنمية الأرض والإنسان، وتحقيق التّنمية المُستدامة في الأراضي الفلسطينيّة كافّةً من خلال برامجَ خاصّة تدعَمُ السُّكّان المَحلِّين في منطقة الأغوار بوصفها برنامجَ دعْمِ المُزارعين المُتضرِّرين منَ السياسات الإسرائيليّة، وبرنامج الضمان الاجتماعيّ، والتأمين الصِّحّيّ، الذي يشمل المناطق ذات التّصنيف (ج) وغيرها منَ البرامج والسياسات. وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول دور سياسات الحكومات الفلسطينية تجاه تلك المناطق، وسكّانها، وتعزيز صمودهم وبقائهم، ومدى علاقة تلك السّياسات بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة في الأغوار، ومناطق التّصنيف (ج) منها، التي تبنتّها " أهداف التّنمية المُستدامة."

أسئلة الدراسة

تحاول الدّراسة الحاليّة تحقيق الأهداف التي رُسمت لها، من خلال الإجابة عنِ التّساؤل الرّئيس الآتي:

- ما دورُ سياسات الحكوماتِ الفلسطينيَّة في تحقيق التّنمية المُستدامة في المناطق المُصنّفة (ج) في الأغوار؟

وقد تفرّع عنَ التّساؤل الرّئيس الأسئلة الفرعيّة الآتية :

- ما واقعُ سياسات الحكومات الفلسطينيّة تجاه المناطق المُصنَّفة (ج) في الأغوار؟
- ما مستوى تحقق التّنمية المُستدامة في المناطق المُصنَّفة (ج) في الأغوار؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها:

- إن لسياسات الحكومات الفلسطينيّة دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية المُستدامة في المناطق المصنّفة (ج) في منطقة الأغوار

أهمِّيَّة الدِّراسة

للمناطق المُصنَّفة "ج" دورٌ بالغُ الأهمّيّة في القضيّة الفلسطينيّة، كما تستحوذ هذه المناطق على اهتمام الحكومة؛ لِمَا تمثِّله هذه الأراضي من امتدادٍ جغرافيٍّ للأرض الفلسطينيّة، وخاصة منطقة الأغوار، فهي تشمل جزءًا كبيرًا من أراضي الدّولة الفلسطينيّة على حدود عامِ (1967م)، كما تعَدُّ مصدرًا مُهمًّا لموارد الدّولة الفلسطينيّة المستقبليّة ومقدّراتها الرئيسة، وتعود أهميّة الدّراسة النظرية للدراسة الحالية في أنها تسهم في إثراءَ المكتبات والأدبيات العربيّة والأجنبية بدراسات عن واقع حياة الشّعب الفلسطينيّ، وما تعانيه الأراضي الفلسطينيّة، وتحديداً المناطق المُصنَّفة "ج" من سياسات الاحتلال الإسرائيليّ وإجراءاته التعسفيّة التي تهدف إلى استنزاف أرضها، وتشريد ساكنيها. كما أنها من الجانب العملي، تقدم توصياتٍ للمسؤولين للعمل على تطوير بعض السّياسات الحكوميّة، لتعزيز عملية التّنمية المُستدامة لمناطق (ج) في الأغوار بشكلٍ خاصٍّ، ومناطق (ج) في الوطن بشكلٍ عامّ، ومن ثَمَّ، ينعكس ذلك كلّه انعكاسًا إيجابيًّا على القرارات الحكوميّة ذاتِ العلاقة، ولا سيما القرارات الهادفة إلى تعزيز صمود المواطن الفلسطينيّ على أرضه.

نموذج الدراسة

بناءً على أهداف الدّراسة، فيما يلي النّموذج البحثيّ كما هو مُوضَّحٌ في الشّكل (1):

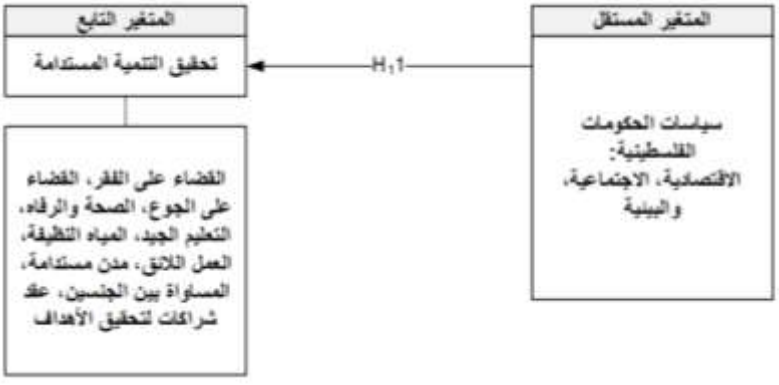

الشكل (1): نموذج الدراسة

حدود الدراسة:

وضعت الدّراسة الحالية حدودا معيّنة من أجل تحقيق أهدافها تحقيقا دقيقا؛ فجاءت هذه الحدود على النّحو الآتي:

- **حدود موضوعيّة:** سياسات الحكومات الفلسطينيّة تجاه المناطق المُصنَّفة "ج" في منطقة الأغوار، ومدى تحقيق التّنمية المُستدامة.
- **حدود زمانية:** ركزت الدراسة على سياسات الحكومات الفلسطينية تجاه مناطق (ج) في الأغوار خلال الفترة من (2008-2022).
- **حدود بشرية:** صُنّاع السّياسات والقرار في الحكومة الفلسطينيّة .
- **حدود مكانية:** مناطق (ج) في الأغوار.

مصطلحات الدراسة

السّياسات العامّة: برنامج عمل يعقبه أداءٌ فرديٌّ أو جماعيٌّ، وهو ما يشكل أيضا سلسلة التفاعلات بينَ القائمين على السّياسات العامّة وصُنّاعها، أو المؤثرين في صُنع السّياسات. (اندرسون، 1998، ص15).

السّياسات العامّة إجرائيًّا: هي مجموعة الأعمال (قرارات، قوانين، إجراءات، برامج، مشاريع) التي تنبثق عن برنامج حكومي تجاه أفرادٍ أو جماعاتٍ أو منطقةٍ محدَّدة؛ بهدف تحسين ظروف سياسيّة، اقتصاديّة، اجتماعيّة، إداريّة، بحيث تستهدف تلك الفئات استهدافًا مباشَرًا أو غيرَ مباشَر.

التّنمية المُستدامة: "إنّها عملية تلبية حاجات الأجيال الحاليّة والمستقبليّة دونَ التقليل من شأن مرونة الخصائص الدّاعمة للحياة، أو تكامل النّظم الاجتماعيّة وتماسكها .(GSSD, nd.)"

التّنمية المُستدامة (2030) (إجرائياً): هي جملة الأهداف والغاياتْ التي تم إقرارها في اجتماع هيئة الأمم المتحدة عام (2015م)، بما يحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة من مقدرات الطبيعة، ومواردها لتنمية واقع المجتمعات اجتماعياً، واقتصادياً، وبيئياً.

الإطار النظري

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة يمكن اختصار مفهومها: بأنها تسعى لتحقيق التوازن بين الحاجات المختلفة، وربّما المتضادة، من جهة، والوعي التّام لمحدوديّة العناصر البيئيّة والاقتصاديّة، التي تواجهنا بوصفنا مجتمعًا من جهة أخرى، ممّا يتطلّب العمل على إيجاد الشّواغر والآليات التي تحقق التطوّر دون المساس بمقدرات الأجيال اللاحقة؛ لخلق توازنٍ ما بين الموارد البيئية والاقتصادية، لتطوير البنية المجتمعيّة، وتثقيفها، وزيادة إدراكها ووعيها للمستقبل.

أهداف التّنمية المُستدامة:

لقد اتفقت جميع الدُّول الأعضاء في الأمم المتحدة عام (2015م) على أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي تُعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية، بوصفها دعوةً عالميَّةً شاملةً للعمل على القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان تمتُّع جميع الناس بالسّلام والازدهار بحلول عام (2030م). ويلحظُ أنّ النظر بعمق في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يُظهر بأنّها متكاملة مترابطة شاملة، فالعمل في مجالٍ ما يؤثّر في نتائج المجالات الأخرى تأثيراً إيجابيّا، والتّنمية ينبغي لها أنْ تُوازنَ بين الاستدامة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة .(UNDP, n.d) وإقراراً لأهمية أهداف التّنمية المُستدامة (السبعة عشر هدفًا)، دعتْ جميعَ الدّول إلى السّعي وراء تبنّي هذه الأهداف، والعمل في ضوئها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلائم إمكاناتها، ويُناسبُ مواردها المتاحة، ويتوافق مع خططها الوطنيّة والاستراتيجيَّة، وكانت فلسطينُ قد تبنّت أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الاستراتيجية، وأخذتْ تسعى إلى تحقيقها في أراضي السلطة الوطنيّة.

فلسطين والتّنمية المستدامة:

أطلقتْ فلسطين خطتّها؛ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تشكيل فريق وطنيٍّ للتّنمية المُستدامة بتاريخ (2016/02/16) وبتكليف من رئيس الوزراء في حينه، بعد أنْ حُدِّدَتِ الجهاتُ الرّسميّة المُخوّلة في العمل ضمنَ الفريق (unescwa,18-21/09/2017)، وكما باقي الدول، فقد تبنت فلسطين الأهداف بما يلائم خطتّها الوطنيّة والاستراتيجيّة، وترابطها مع أجندة السّياسات الوطنية، وكيف واكبتْ فلسطين الأهداف العالمية، وبلورتها بما يخدم المصالح الوطنية والأجندة السياسيّة؛ لتكفل تحقيق المطلوب

في مجال التّنميّة المَحليّة، وتحسين رصيدها الدَّوليّ، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة ومؤشّراتها؛ لخلق بيئة مواتية لتوطين أهداف التنمية المستدامة، ودمجها في الاستراتيجيات الوطنيّة والقطاعيّة. وقد حرصت الحكومة على مراعاة أجندتها السياسيّة الوطنية الفلسطينية (2017– 2022) والاستراتيجيّات القطاعيّة الوطنية، والمقاصد العالميّة التي تتفق مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة للسنوات الستة القادمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان 2020).

وهو ما انعكس أيضاً على الخطط والأجندة السياسيّة الوطنية اللاحقة، وتضمنت الأجندة السياسية الوطنية والسياسات العامة (2021– 2023) الأهداف الوطنيّة بما يضمن تحقيقها إلى جانب مؤشّرات الرَّصد الخاصّة بالتّنمية المُستدامة، ففي 29 تشرين الأول عام (2020م) أُطلقتْ عمليّة تحديث أجندة السِّياسات الوطنيّة، بعد مضي (ثلاث سنوات) على إطلاق الأجندة والاستراتيجيّات السّابق ذكرها، مما حذا بالحكومة إلى تطوير مذكّرةٍ توجيهيّة لعمليّة تحديث الاستراتيجيّات القطاعيّة، وعبر القطاعيّة وتعميمها على الجهات المَسؤولة كافّةً بما يضمن القضايا المُهمّة للمجتمع الفلسطينيّ (مكتب رئيس الوزراء، 2021 – 2023، 2020). والجدير ذكرُه أنّ المُلخّص الشامل للخطّة الوطنيّة للتّنمية في فلسطين (2021 – 2023) يتركّزُ على ثلاثة محاور رئيسة، كان إحداها هو تحقيق التّنمية المُستدامة، بحيث تشمل تلك المحاور (10) أولوياتٍ وطنيّةٍ، و33 سياسة عامّة؛ لتحقيق رؤية الخطة الوطنيّة للتّنمية وأهدافها (الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين، 2021 – 2023).

سياسات الحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة وبرامجها

تجدر الاشارة إلى أنّ في سبتمبر من عام 1993م، أصدر البنك الدَّوليّ دراسة تهدف الى إيصال التنمية إلى المجتمع الفلسطينيّ، شارحةً الوضع قبل السلام، وبعد السلام UN)، سبتمبر 1993)، وقد صَبّتْ نتائجُها في مصلحة الدَّولة الفلسطينيَّة المُستقبليّة، بوصفها أنموذجًا دراسيًّا؛ يهدف التَّعرُّف إلى البيئة الدَّاخليّة المصاحبة لعمليات التّنمية، التي ستنفذ مع دخول السُّلطة إلى أرض الوطن، والتَّعرُّف إلى مجالات التنمية، وكانت قد مثّلتْ هذه الدِّراسةُ أساسَ التوجّهات المستقبليّة لدعم المانحين برنامج التنمية الاقتصاديَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة (1994–2000)، وذلك، لأنَّ أغلب المانحين ما عدا بعض دول الاتّحاد الأوروبيّ، كان يُمرِّرُ المنح من خلال الصناديق التنمويّة العاملة، التي يَشرف عليها البنك الدَّوليّ (ماس، 2005).

في حين، يُعَدُّ برنامجُ التّنمية الاقتصاديّة الوطنيّة الفلسطينيّة (1994–2000) أوّلَ خطّةٍ إنمائيّة حقيقيّة؛ لبناء المجتمع الفلسطينيّ، وكان قد وضعَه عامَ (1993م)، البرفسور يوسف الصايغ، وبإشراف الدائرة الاقتصاديّة في منظمة التَّحرير، وقدرتْ تكلفة البرنامج (11.6 مليار دولار)، يقوم على إصلاح تشوُّهات الاحتلال للأرض الفلسطينيّة، ويركّز البرنامج على خلْق فُرَصِ عمل، وتطوير البنية التَّحتيّة، وتشجيع قطاع الإسكان والتَّصدير، ولكنَّ البرنامج فَشِلَ نوعاً ما؛ لعدم توافّر التّمويل اللازم، وإضافة إلى عدم واقعيّة بعض الافتراضات القائم عليها، واستمرار الاحتلال وأنشطته المعادية (وكالة وفا، 2001). ووضعت بعدها وزارة التّخطيط خطّة تنمويّة فلسطينيّة (1998–2000)، شملت أهدافها على التشغيل والتنمية الاقتصادية، وإنعاش الريف وتنميته، وتطوير المؤسسات العامّة والسياسات الماليّة، وتنمية الموارد البشريّة، وتحسين الأوضاع الاجتماعيّة، وإعادة تأهيل البنية التحتيّة والخدماتيّة، وتحديداً في المناطق الرِّيفيّة، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعيّة، وتفعيل دور مؤسسات القطاع العام، والقطاع الخاصّ، وتوفير الأطر القانونيّة للأنشطة الاقتصاديّة المختلفة، وترسيخ مفاهيم الدّيمقراطيّة، واحترام حقوق الإنسان، وتطوير نظام الحكم، ولكنّه لم تُنفّذْ أجزاء الخطة كما أُريدَ لها، واصطدمت بعقبات كثيرة لا حلول لها، ولعلّ من أهمِّها معيقات الاحتلال كما معلوم (سلامة، د.ت).

ومن ثَمَّ، جاءت بعدها خطة التّنمية الفلسطينيّة (1999– 2003) التي وضعتها وزارة التَّخطيط والتَّعاوُن الدَّولي، التي تُعَدُّ امتدادًا للخطة التي سبقتها (وكالة وفا، 2001)؛ لأنّها ركزت على البنية التحتية بنسبة 48%، وبتكلفة ما يقارب (4.5 مليار دولار) (الآغا وأبو جامع، 2010)، وكان من أهم الفرضيات التي استندت إليها: تطبيق اتفاقيّة واي ريفر، وملحقاتها، وتشغيل مطار غزة وميناءها، إضافة إلى تخفيف الضّغوط، وإفساح المجال لتطوير الاقتصاد الفلسطيني مع استمرار تقديم المساعدات والمنح الدَّوليّة، إلا أن الخطة تعطلت مع اندلاع الانتفاضة، الأمر الذي تم تداركه بإقرار خطة إغاثة، سُمِّيت خطة الطوارئ والاستثمار للعام 2003 – 2004 (خطط التنمية في الأراضي الفلسطينية 1994 – 2012، 2011). ونشير هنا إلى أنّ هذه الخطة بُنيت لعام واحد فقط؛ لتوفير الحاجات الطارئة والضّرورية، وتوفير الحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة الأساسيّة، وإعادة إعمار ما دُمِّر، ووقف تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في أعقاب تزايد حدّة الانتفاضة الثانية (مفتاح، 2005/05/30). ثم تبعتها – بعد ذلك – خطَّةُ التّنمية متوسطةُ المدى 2005 – 2007: التي وضعتها وزارةُ التّخطيط والتّعاون الدَّوليّ، وركّزت الخطَّة على

ثلاثة أهداف رئيسة: الفقر، والبطالة، وبناء رأس المال الاجتماعيّ (أبو شعبان، 2006). إلا أنّ هذه الخطّة قد اصطدمت بالحالة السّياسية على مستوى الوطن مع بداية عام (2006) انتهاءً بالانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة (مركز تطوير، 2013). تلاها خطة الإصلاح والتّنمية (2008 – 2010)، ركزت على الإصلاح والتّنمية، واستعادة الحُكم الرّشيد، وسيادة القانون في الضفة الغربية، وتعزيز التّقدُّم والازدهار الوطنيّ (وزارة التخطيط، 2008). ونذكرُ في هذا السّياق أنّ خطة التّنمية الوطنيّة (2011 –2013) ركزت على أربعة قطاعات ممثلة: قطاعات الحُكم، والتّنمية الاجتماعيّة، والتّنميّة الاقتصاديّة، والبنية التحتية العامة، إضافة إلى العمل في القدس الشرقيّة ومناطق (ج)؛ عبّر إطلاق المشاريع الاقتصاديّة والتّنمويّة، وضمان حركة الأفراد والبضائع، (خطة التنمية الوطنية 2011 –2013، 2011). وأُعدَّتْ الخطّة بناءً على موازنة البرامج والأداء بدلاً من موازنة البنود، واعتمادها في الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة (خطة التنمية الوطنية 2014 – 2016، 2014). وثمّة خطة أخرى للتّنمية مدتها كانت سنتين من (2014–2016) كانت قد اعتمدت الخطة في إعدادها كسابقتها على توسيع القاعدة التّشاركيّة والتّشاوريّة، وتبنّت فكرة إدماج النّوع الاجتماعيّ، والمعايير الدّولية لحقوق الإنسان في خطط التنمية واستراتيجيّاتها، كما أوردت الخطة أولويّة جديدة متمثّلة بتجسيد سيادة الدّولة، وذلك، بالسّيطرة على مواردها الطبيعيّة كاملة وعلى حدود 1967م، وتطوير المناطق المُصنّفة "ج"، وتحديداً منطقة الأغوار والبحر الميّت، وتطوير القدس الشّرقيّة، وقطاع غزة، وإضافة إلى الأولويّات السّياسيّة الأُخرى، والمُتمثّلة بإنعاش الاقتصاد، والبناء المؤسّسيّ، ومحاربة الفقر والبطالة، وتفعيل النّظام السّياسيّ الدّيمقراطيّ، وتعزيز حضور فلسطين عربيًّا وإقليميًّا ودوليّا (خطة التنمية الوطنية 2014 – 2016، 2014).

ونشير هنا إلى أجندة السّياسات الوطنيّة التي أُعدّت للفترة (2017–2022) تكونت من ثلاثة محاور، يتحدّث المحور الأوّل عن الطّريق نحو الاستقلال، وفرض أمرٍ واقعٍ لتبنّي حلّ الدّولتيْن على حدود (1967م)، وتحقيق الوحدة الوطنيّة، وتعزيز المكانة الدّوليّة. ومن الملاحظ أنّ محورًا كاملًا في الأجندة يستند على إصلاح الحكم، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز المساءلة، واستجابة الحكومة للمواطن، والعدالة الاجتماعيّة، التي تهدف لمكافحة الفقــر والبطالة، ودعم الفئات المهمشة. وكذلك، فإنّ المحور الثالث مُختصٌّ بالتنمية المستدامة (أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، 2016) أجندة السياسات الوطنية (2017–2022) (2016). وهناك خطّة للتّنمية الوطنيّة للتنفيذ ما بين (2021 – 2023)، هدفت إلى الانفكاك عن الاحتلال، والتّنمية بالعناقيد لتعزيز العمليّة الاقتصاديَّة الشّاملة من خلال الإفادة من الميزات التّنافسيّة لكل محافظة من محافظات الوطن على حدود عام (1967م)، وتُبْنَى الخطة على ثلاثة محاور: إنهاء الاحتلال، وتقديم خدمات عامّة ممتازة، والتّنمية المُستدامة (الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين، 2021–2023).

وجملة القول، إنّ جميع الخِططِ قد اشتملت على التّنمية المُستدامة باستثناء خطة (2003–2005) التي وُضِعت بناءً على المُعطيات السّياسية في تلك الفترة، بينما ركّزت أجندة السّياسات الوطنيّة (2017– 2022)، والخطّة الوطنيَّة للتّنمية في فلسطين (2021–2023) على التنمية المستدامة، تماشياً وإيماناً بالمتطلبات الدّولية والشّعبية. ولذلك لا يمكن اعتبار الخطط ما قبل عام (2008م) خططاً تنموية بالمعنى الدقيق؛ نظرًا لكثرة الأحداث الداخلية في تلك المراحل، والتي أبعدت الحكومات عن الاضطلاع بواجباتها، وممارستها بالمعنى الحرفي والدقيق، وبالإضافة إلى تجربة الصراع، والأحداث الداخليّة، التي أدّت إلى انقسام شطري الوطن، كما أنّ البِنية التّحتيّة قد تضررت تضرُّرًا كبيرًا ناتجًا عن سياسات الاحتلال وإجراءاته أثناء الانتفاضة الثانية، من تدمير للممتلكات العامّة والخاصّة، وقصف المصانع، وتجريف المزارع، واستشهاد الآلاف وجرح الآلاف من الشّعب الفلسطيني، وفرض قيود مشدّدة على الصّادرات والواردات من الأراضي الفلسطينيّة،وإليها، وتقييد الحركة، وعزل المُدن، وإضافة إلى رفض تحويل مستحقّات المقاصّة كما أشار (مفتاح، 2005/05/30) إلى ذلك، وهو ما كان نتاج عمليات البناء (1994–2000)، على الرّغم من أنّ تلك المرحلة لم تتسم بالكمال، فجميعها هدفت إلى استقرار الاقتصاد الفلسطينيّ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتعاش الاقتصاديّ، لتخفيف الأعباء الاجتماعيّة والاقتصاديّة (مركز تطوير، 2013).

سياسات الحكومات الفلسطينيّة ودورها في المناطق المُصنَّفة (ج) ومناطق (ج) في منطقة الأغوار:

سعت السّلطة الفلسطينيّة إلى تحقيق التنمية في جميع الأراضي الفلسطينية؛ من خلال العمل مع الشُّركاء المَحلّيين والدّوليين، فرغم التّقسيمات الإداريّة للأرض الفلسطينيّة التي نصت عليها اتّفاقيّة أوسلو (2)؛ إلا أنّ الحكومات الفلسطينيّة اتجهت إلى وقف العمل بالتّقسيمات (أ ب ج) وقد أُدرجتِ المناطق (ج) على أجندة السّياسات الوطنيّة (2017–2022) (مسارات، 2021)، وفي حين، أوقفتْ الحكومة الثامنة عشرة العملَ بالتّقسيمات (أ ب ج) (2019)، الذي دَعَتْ من خلاله وزارة الحُكم المَحليّ المجالسَ

البلدية والمحليّات إلى زيادة المخططات الهيكليّة، دون النّظر إلى التّقسيمات، فقط من خلال الأحواض والمساحة الحقيقيّة لكلِّ هيئة محليّة (وكالة معاً الإخبارية، 03 سبتمبر 2019). تجدر الاشارة إلى أنه في عام (2009) وجهتْ الحكومة الفلسطينية عبر وزارة الزراعة أحد مشاريعها إلى مناطق (ج) في الأغوار، هدف إلى تأهيل البنيّة التّحتيّة للتسويق وتخزين المنتجات، وإنشاء وحدات جديدة للتعبئة، والفرز (مسارات، 2020). وقد أشارت وزارة الحُكم المحلي (حزيران 2010) إلى دعم التّجمّعات البدوية والمهمشة في محافظات الوطن كافّةً؛ لتعزيز صمود البدو في أراضيهم بما يشمل: بركسات للسكن وللماشية وتنكات ماء مجرورة ومولدات كهرباء وخلايا شمسية وغيرها، وموّلتْ وزارةُ المالية هذه المشاريعَ، كما أوردت في السّياق نفسه دراسةٌ تخصُّ المناطق (ج) الأغوار (محافظة طوباس) لتزويدهم بالنواقص التي بحاجةٍ إليها، من طرق ومياه ومواصلات وزراعة وخدمات طبية وتعليمية، وتحدثت عن بعض الإنجازات في مجال شقِّ الطّرق، وحافلتين لنقل الطلاب إلى مدراسهم في القرى المجاورة (وزارة الحكم المحلي، حزيران 2010) كما أشارت وزارة الحُكمِ المَحلي في عددها التاسع (2011) إلى إنجاز (8) مخططات هيكليّة في المناطق المُصنّفة (ج) وإعداد بدائل لــ (14) مخططًا في المناطق (ج)، وإضافة إلى دعم المناطق المتضرّرة من جدار الفصل العنصريّ (وزارة الحكم المحلي، نيسان 2011).

ونشيرُ أيضا إلى خطّة التّنمية الوطنيّة للفترة ما بين (2011 –2013)، هدفت إلى تطوير المناطق (ج) وإعادة اللُّحمة إلى شطريِّ الوطن (خطة التنمية الوطنية 2011 –2013، 2011)، وقد أطلقت عدداً من المشاريع، كتوفير صهاريج المياه، ووحدات الطّاقة الشّمسيّة، ومهاجع (بركسات) متنقِّلة للماشية، والسّكن، وباصات لنقل الطّلاب، إضافة إلى إطلاق مشروع حرّاس الأرض؛ لتوفير الدّعم الماليِّ للمناطق المُهمَّشة (البدو)، ودعم صمودهم، وهو ما شمل على 3400 عائلة، كما أُكّدت (وزارة الحكم المحلي، آب 2011)، ,إضافة إلى افتتاح الغُرَفِ الصّفّيّة، والعيادات الطبيّة في تلك المناطق وغيرها. ولعلّ المنهج الذي اعتمدت عليه خطّة الإصلاح والتّنمية للفترة ما بين (2008 – 2010) وخطّة التّنمية الوطنيّة للفترة ما بين (2011 –2013) بالتركيز على المناطق المُصنّفة (ج) من خلال العمل مع الدُّول المانحة لضمان موافقة الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ المشاريع المتاحة، على الرَّغم من أنّ تلك السّياسة لم تُحقِّقْ تنمية مُستدامة في مناطق (ج)؛ بسبب الإجراءات الاحتلال، وتنصلُّهم من السماح بتنفيذ الخطط (قيسي، 2012).

أمّا بالنّسبة إلى خطّة التّنمية للفترة ما بين (2014–2016) المعنونة بـــ " بناء الدّولة، وتجسيد السّيادة "، فإنّها تُعَدُّ الخطة الأولى التي يأتي على رأس أولويّاتها ذكرَ المناطق المُصنّفة (ج)، بوصفها الإجراء الأوّل المراد تحقيقه في الخطّة؛ من أجل العمل على تطويرها، والإفادة منَ المَوارد الطبيعيّة، التي تتميّزُ بها تلك المناطق. جاء في التقرير الربعي لوزارة الحكم المحليّ (19 كانون الأول 2013 وإلى 19 آذار 2014) أنّ إنجازات تلك المرحلة المتعلّقة بمناطق (ج) تمثلت في تنفيذ عدد من المشاريع في قطاع الأبنية العامّة، والمراكز النّسويّة، ورياض الأطفال، والعيادات، كما أُطلق مشروع FAIR؛ لتسهيل الوصول إلى البِنيَة التّحتيّة في المناطق (ج) والقدس الشّرقية، إذ التزمت الحكومة الإيطاليّة والنّرويجيّة بتنفيذه، وإضافة إلى برنامج التجمُّعات البدويّة المُهمَّشة، الذي أُطلق عامَ 2008 بتمويل منَ السُّلطة الفلسطينيّة (وزارة الحكم المحلي، تموز 2014).

وامتدادًا لأجندة السّياسات الوطنيّة (2017– 2020) فقد عملتِ الحكومة الفلسطينيّة، على استحداث المكتب الوطنيّ التّنسيقيّ للمناطق المسماة "ج"؛ لتوحيد الجهود الحكوميّة، وتوجيه إستراتيجيتها في دعم أهالي تلك المناطق، كما أُشير سابقا، وقد قدَّم المكتب برنامج دعمٍ وصمودِ ، مختصّ بالتّنمية – الإطار الإستراتيجيّ، وبرنامج العمل التّنفيذيّ للمنطقة المسمَّاة (ج) للفترة ما بين (2018– 2019) – بحيث قُدِّمتْ خطّةُ عملٍ شاملةٍ لواقع جميع القضايا، والتّحديّات التّنمويّة، والأولويّات القطاعيّة، والسّياسات التي يجب على الحكومة القيام بها؛ من أجل تنمية تلك المناطق، وإدماجها بالخطط الوطنيّة للتّنمية المُستدامة (اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيّا) المعنونة بـــ (دعم الصمود والتنمية، كانون الثاني 2018). فقد أعلنت فيها الحكومةُ عنِ المكتب الوطنيِّ التّنسيقيّ للمناطق المُسمّاة (ج)، أنه أنجز 81 مخططًا هيكليًّا في المناطق (ب، ج)، وأُنشئتْ هيئة تسوية الأراضي والمياه؛ لمواجهة قانون أملاك الغائبين الإسرائيليّ. كما أعلنت الحكومة أنها عملت على تجهيز عيادات بردلة والجفتلك في الأغوار، وإضافة إلى إنشاء 248 بئراً لجمع الأمطار، وزراعة 1500 دونم، وإدارة (17) محميّة طبيعيّة بمساحة (50) دونما، وشقِّ (207 كم) من الطّرق الزراعيّة (مكتب رئيس الوزراء، 21 حزيران 2018).

وفيما يخصُّ الخطّة الوطنية للتّنمية في فلسطين– وزارة الحكم المَحليّ– (2021– 2023) فقد أشارت إلى أنّ الهدف الاستراتيجيّ فيها هو تمكينُ الفلسطينيين من الاستمرار بالصمود في المناطق المُصنّفة (ج) والقدس الشّرقيّة، والمناطق المحاذية للجدار؛ إذ أُنجِزَ فيها (40) مشروعًا من أصل (153) مشروعًا مُخصّصًا لمناطق (ج) والمحاذية للجدار، وبتمويل حكوميّ، ما عدا المشاريع

الأخرى، التي نُفِّذتْ عبر البرنامج الفرنسيّ، كما أُخطرتِ الهيئاتُ بضرورة توسيع مخططاتها الهيكليّة، وضم الأحواض التّابعة لها (ج) وبوصفها مناطق للتوسّع الحيويّ السُّكّانيّ، وساعدت الهيئة على إنجاز (109) مخططات هيكليّة، وتغطّي (116) تجمُّعًا في تلك المناطق، ولم تعتمدْ الإدارةُ المَدنيّة التّابعة للاحتلال إلا (5) مخططات فقط من أصل (109) (الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين، 2021–2023). بالاضافة إلى أنَّ الخطَّة الوطنيّة للتّنمية في فلسطين للفترة ما بين (2021– 2023)، ركزت على نموذجيْن لتنمية العناقيد الزّراعيّة في الأغوار، وهما: العنقود الزّراعيّ لأريحا والأغوار، الذي يشمل الأغوار الجنوبيّة في محافظة أريحا، والأغوار الوسطى التي تَتْبَعُ إداريًّا لمحافظة نابلس، والعنقود الزّراعيّ لمحافظة طوباس، الي يشملُ الأغوار الشمالية، وتقوم الخطط القطاعية للتنمية بالعناقيد بدراسةٍ شاملةٍ للأرض، وواقعها، وواقع التّحديّات التّنموية، كما تشمل على خطة عمل للسنوات المُقبلة، والاستراتيجيّات والسّياسات التي يجب على الحكومة القيام بها؛ لإنجاح السياسات، وتحقيق السّياسات الموائمة، لأهداف التنمية المُستدامة ككل.

وثمّة قرارٌ اقتصاديٌّ كان قد اتُّخذَ في جلسة رئاسة الوزراء بتاريخ (2017/03/21)، أُنشئتْ على ضوئه هيئة تطوير أريحا والأغوار؛ من أجلِ الوقوف على حاجات أريحا والأغوار التّنمويّة، كما قدَّمَتْ خطّة عملٍ في (نيسان 2017) تعالج التّحديّات التي تواجه الزّراعةَ في الأغوار، وتوصياتٍ للعمل في تلك المناطق، (وزارة الزراعة، نيسان 2017)، ولم تر على أرض الواقع هذه الخطط والتوصيات أيّ إنجاز حقيقيّ لها، أو من خلال ما تحدثت به الأدبيات والمواقع الإلكترونية، فما كان الإنجاز سوى قرار تشكيل الهيئة.

الدراسات السابقة

دراسة عمر (2020) المعنونة بـــ: الواقع الاقتصادي للمناطق المسماة "ج"... السِّياسات والإمكانات .

تناولت الدّراسة أهمية المناطق المصنفة"ج"، والواقع الاقتصادي فيها، حيث إنها تمثّل أغلب الأرض الزراعيّة في الضفّة الغربيّة، كما تحتوي على مخزون الموارد الطبيعيّة كالمياه والطّاقة والمعادن والمراعي، وبالإضافة إلى وجود أماكن سياحيّة وأثريّة عديدة، كالبحر الميت، وغيره. وتوصّلتِ الدّراسة إلى أنّ السّياسات الإسرائيليّة هي المعيقُ الرّئيس في عملية التّنمية المُستدامة في فلسطين، ولا سيما في المناطق المُصنَّة (ج)، كما تُعَدُّ المُسبِّب الأكبر للتّشوهات البنيويَّة في الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لسياستها القائمة على فرض القيود، والحدِّ منَ القُدرة على ممارسة أنشطة الأعمال، وبخاصّة في المناطق "ج." كما توصّلتْ إلى أنَّ مقابلَ تلك السياسات، قامت الحكومات الفلسطينية المُتعاقبة بوضع خططٍ تنمويّةٍ عديدةٍ لهذه المناطق، هدفت إلى تعزيز صمود المواطن في المناطق "ج"، وكانت قد عبّرتِ السّياسات الحكوميّة وأجندتها الوطنيّة، التي تضمنت الإطار الإستراتيجيّ، وبرنامج العمل التّمويّ للمناطق "ج" ،(2018– 2019)–عنِ الرّغبة في تحقيق تنمية مُستدامة في المناطق "ج،" ولا سيما تحقيق تنمية اقتصاديّة، الأمر الذي ألزم الحكومة العملَ على تطبيق هذه التدخلات، إلا أن هذه التدخلات التي تمثلت في تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية في هذه المناطق لم تكن كافية. وعليه أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات فعلية منها إنشاء صندوق خاص لتعويض المستثمرين في المناطق "ج" المتضررين من إجراءات الاستعمار الإسرائيلي، واعتماد سياسات تحفيز ضريبي للاستثمار في المنطقة المسماة "ج"، بالإضافة إلى ضرورة الضغط على إسرائيل من أجل تمكين المستثمرين الفلسطينيين من تنفيذ مشاريع تُسهم في زيادة الدخل القومي الفلسطيني.

دراسة صبري (2019) المعنونة بـــ: التّحديّات التي تواجِهُ المناطق المُصنَّفة "ج " ودورها في الحدِّ من نجاح التّنمية المُستدامة في فلسطين.

هدفت الدّراسة إلى تحديد أبرز التّحديّات التي تواجه مناطق "ج"، وتحدُّ من نجاح التّنمية المُستدامة في تلك المناطق في فلسطين، وقد استندتِ الدّراسة إلى المنهج الوثائقيّ، وكذلك الملاحظة من خلال زيارة بعض التجمُّعات في مناطق "ج"،إذ ناقشت الدراسة للسياسات الاحتلاليّة تجاه هذه المناطق، والأساليب الإسرائيليّة في تعطيل التّنمية فيها، وحصرتِ الدّراسة التّحديّاتِ التي تواجِهُ مناطقَ " ج " بثلاثة تحديّات رئيسةٍ، هي: أولا– التّحديّات المتعلّقة بالتّخطيط العمرانيّ، ثانيا– التّحديّات المتعلّقة بالبِنية التّحتيَّة، ثالثا– التّحديّات المتعلّقة ببرامج الدّعم المُقدَّمة للسُّكّان، وقد وضّحتِ الدّراسة هذه التّحديات ودورها في إحباط التّنمية، وتوصّلتِ الدّراسة إلى مجموعة منَ النتائج، كان من أبرزها تدهُورُ مستوى الخدمات المُقدّمة للتجمُّعات السُّكّانيَّة يجعل سكان المناطق "ج" منشغلين في توفير المستلزمات الرّئيسة لصيرورة الحياة، ولا يشغلهم بقضايا التّنمية، وأنَّ عدم توافُر الخدمات الأساسيّة في المناطق "ج" يخلق فجوةً بين هذه المناطق والتجمُّعات السُّكّانيّة المجاورة، وهذه الفجوة قد تجعلهم يشعرون بالتهميش والعزلة،

واستنتجت الدّراسةُ أنّ هذه المناطق "ج" غيرُ مؤهّلة لأن تكون جزءًا من الخطط التّنمويّة، التي نُفّذتْ في المحافظات، كما أنّ القطاع الخاصّ يحْجِمُ عن الاستثمار فيها؛ نتيجة ضعف البِنيَة التّحتيّة غيرِ المؤهلة لاستقبال مشاريع استثماريّة، كما تبيّن تصاعُد الهجمة الإسرائيليّة على مناطق "ج"، وأصبحت هناك قناعةٌ في أوساط إسرائيليّة واسعةٍ بأنّ هذه المناطق تشكّلُ بُعدًا استراتيجيًّا لدولة إسرائيل، لا يمكن التّنازُل عنها في المفاوضات. وطرحت الدّراسة مجموعةً منَ التّوصيات، أهمّها أن يُتّعامَلَ مع الأوضاع في مناطق "ج" بوصفها أزمةً للدّولة الفلسطينيّة، وأزمةً للسُّكّان، وأنْ يُطبَّقَ المنهج العلميّ في حلِّ الأزمات.

دراسة حرب ولحلوح (2017) المعنونة بـــ: الهجرة من مناطق "جيم".

هدفت الدّراسة إلى معرفة مدى سيادة القانون في المناطق الفلسطينيّة في الضفة الغربية، وبخاصة في مناطق "ب" و "جيم"، واعتمدت هذه الدّراسة في ذلك على نتائج استطلاعٍ للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسيّة والمسحيّة، حول أوضاع الأمن، ومناطق أخرى مماثلة، واعتمدت أيضاً على سلسلة من المقابلات الشخصيّة مع المسؤولين الفلسطينيين، وعلى مجموعة من المقابلات الميدانيّة مع مواطنين وتجّار ومؤسسات مَحليّة، وعلى مخرجات (8) مجموعات بؤرية عُقِدَتْ على مدار عامٍ في مناطقَ مختلفةٍ في الضفة الغربية، وعلى مجموعة من التقارير الصّحفيّة، التي تناولت الموضوع، إضافة إلى التّقارير الصادرة عن مؤسسات دوليّة. وتوصّلتِ الدّراسة إلى أنّ العديد من المواطنين ينتقلون سنوياً من أماكنَ سكناهم التي يعيشون فيها إلى أماكن أخرى، وذلك لأسبابٌ اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة وأمنية. وأوصتِ الدراسة بضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها بخطوات عدّة؛ للحدّ منَ الهجرة من مناطقَ "جيم" و (H2) وذلك، بتوفير الدّعم الماديّ والمعنويّ للمتضررين، لتشجيعهم على البقاء في أراضيهم، وتوفير البِنيَة التّحتيّة اللازمة لهذه التجمُّعات السُّكّانيّة، وتوسيع المخططات الهيكلية لهذه التجمّعات السُّكّانيّة، وإضافة إلى ذلك، توفير الأمن، وتطبيق القانون في هذه المناطق، من خلال فتح مركز للشرطة، أو وجود شرطة فلسطينيّة بزيّهم الرّسميّ وأسلحتهم لفرض سيادة القانون، أو تكوين حرسٍ وطنيٍّ له زيٌّ موحد تابعٌ للمحافظة أو الهيئة المحلية، وفي الوقت نفسه، له علاقة مباشَرة مع أجهزة إنفاذ القانون " الشرطة الفلسطينيّة " للإسهام في فرض سيادة القانون.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يُلحظُ أنّ الدّراسات السابقة الموجود أعلاهُ تناولت جوانبَ عدّة، تختلف عن بعضها بعضًا باختلاف المضمون والعنوان، وأهداف الدّراسة ونتائجها، إلا أنّها تشابهت إلى درجة ما في طبيعة القضية البحثيّة، وهي التنمية المستدامة في المناطق الفلسطينيّة المُصنّفة (ج)، كما أنّ معظم الدراسات السابقة ناقشت المعيقات والتّحديّات في تنفيذها، ولعلَّ ما يَميزُ الدراسة الحالية من غيرها أنّها تناولت بعض جوانب التّنمية المُستدامة وأهدافها في فلسطين، ولا سيما في منطقة الأغوار "الفلسطينية" التي تقبَع تحت السّيطرة الإسرائيلية والمُصنّفة (ج)، وانعكاس سياسات الحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة على تلك المناطق؛ لتحقيق التنمية المستدامة، كما أنّها امتازت عن غيرها من الدّراسات بأنّها وظفت منهجية البحث النوعيّ؛ للوصول إلى فهم أوسع لطبيعة العلاقات بين عدم وجود التنمية المستدامة في هذه المناطق والعوامل المعيقة الخارجية والدّاخليّة، وبخاصة أنّها استثمرت في جمع المعلومات منهجيّة المقابلات مع صُنّاع القرار أنفسهم، وقد شاركوا في إعداد السّياسات الحكوميّة المتعلّقة بموضوع الدراسة، أو اطّلعوا عليها.

إجراءات الدراسة

منهجية الدراسة

وفقاً لأهداف الدراسة فقد استخدمت إجراءات المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظواهر وتفسيرها، من خلال دراسة الواقع كما هو، ووصفه وصفًا دقيقًا من خلال التعبير الكيفي أو الكمي، وباستخدام الأدوات المناسبة، وتُجْمَعُ البيانات أو المعلومات، ثمَّ تُصنَّف إلى مجالات معينة، ومن ثّمّ، تفسير الظواهر بناءً على ذلك، وإضافة إلى إيجاد العلاقات أو العلائق الثنائية بين المتغيّرات، وإمكانية التنبؤ بالمستقل (الطيطي و أبو سمرة، 2019). وقد استخدمت المقابلات شبه المهيكلة لجمع البيانات. كما اعتمدت الدراسة على حدود زمانية: تركز على سياسات الحكومات الفلسطينية تجاه مناطق (ج) في الأغوار خلال الفترة من (2008– 2022).

مجتمع الدّراسة

تكوّن مجتمع الدّراسة الحاليّة من صُنّاع السياسات العامّة والقرارات في الحكومة الفلسطينيّة، إذ اختيرتْ عيّنة قصديّة مُتاحة مكوّنة من أصحاب القرار عددهم (27) من المختصين، ممثّلين بالوزراء وكبار موظفي وزارات الحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة،

والسلطات والهيئات الحكوميّة، والذين اختيروا اعتماداً على علاقتهم بالسّياسات الحكوميّة، وعلى طبيعة مناصبهم الوظيفيّة العامّة، التي تتيح لهم اتخاذ القرار، وصُنعه، والاطّلاع عليه في هذا المجال.

أداة الدراسة

اعتمدت الدّراسة الحالية المقابلة الشخصيّة شبه المُنظمة، بوصفها أداةً أساسيّةً لجمع البيانات من عيّنة الدراسة، ونذكرُ أنّ هذا النوع من المقابلات يلزمُه تنسيق مُسبَقٌ في جدول منظّم، يَبرزُ فيه الموعد والتاريخ وعنوان القضية المبحوثة، واسم المُقابَل، وتحدّدُ فيه الأسئلة والتساؤلات المراد طرحها (عزاوي، 2021)، التي تُصاغُ في ضَوْءِ مشكلة البحث، وأهدافه، واستفسارات الدّراسة، ولعلّ ما يَميزَ المقابلة بوصفها أداة الدّراسة التفاعُل الحواريّ اللفظيّ بين شخصين في إطار نقاشٍ علميّ يسعى أحدهما إلى الحصول على معلومات أو تعبيرات علميّة وازنة من الآخر، وبذلك، هي وسيلة مفيدة لجمع البيانات والمعلومات حول ظاهرة الدراسة.

صدق المقابلة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، خاصة أنها أداة نوعيّة، عُرضَت على مجموعة من الأساتذة المتخصصين والمُحَكّمين. كما واستخدم الباحثان منهج الصّدق التّفسيريّ ليتأكدا من صدق المقابلة، الذي يشير إلى دقة تمثيل المعاني للظواهر المدروسة، كما يدركها أفراد عينة الدراسة، وليس كما يدركها الباحثان، وهو ما يعتمد على قدرة الباحثين على الفهم الدقيق لآراء عينة الدراسة وأفكارها بموضوعية وتجريديّة (النجار، النجار، الزعابي، 2018).

التّحليل الموضوعيّ للمقابلات

تم استخدام برنامجُ التّحليل الموضوعي والكيفي للمقابلات في الدّراسة الحاليّة، من خلال برنامج MaxQda بنسخة (2020)، وهو مصمم لتحليل البحوث النوعيّة والكميّة والمختلطة، وفي البداية، عُمِلَ ترميزٌ لما تضمنتْهُ المقابلات. بعد اعتماد عدد من المؤشرات المرمزة، تم عرضٌ للبيانات الوصفية الخاصة بهذه المؤشرات على النحو المبين أدناه:

الأهداف التّنمويّة المُستدامة والمحدَّدة التي تعمل السياسات الحكومية على تحقيقها في مناطقَ جغرافيّةٍ مُحدّدة :

تجدرُ الإشارة إلى أنّ إجابات مَنْ قُوبلوا قد حدّدتْ أهمّ أهداف التّنمية المُستدامة، التي تَعمل السّياسات الحكوميّة –من وجهة نظر صُنّاع السّياسات والقرار– على تحقيقها في المناطق الجغرافية –كانت على النحو الذي يؤشّر إليه الشكل رقم (2) الآتي:

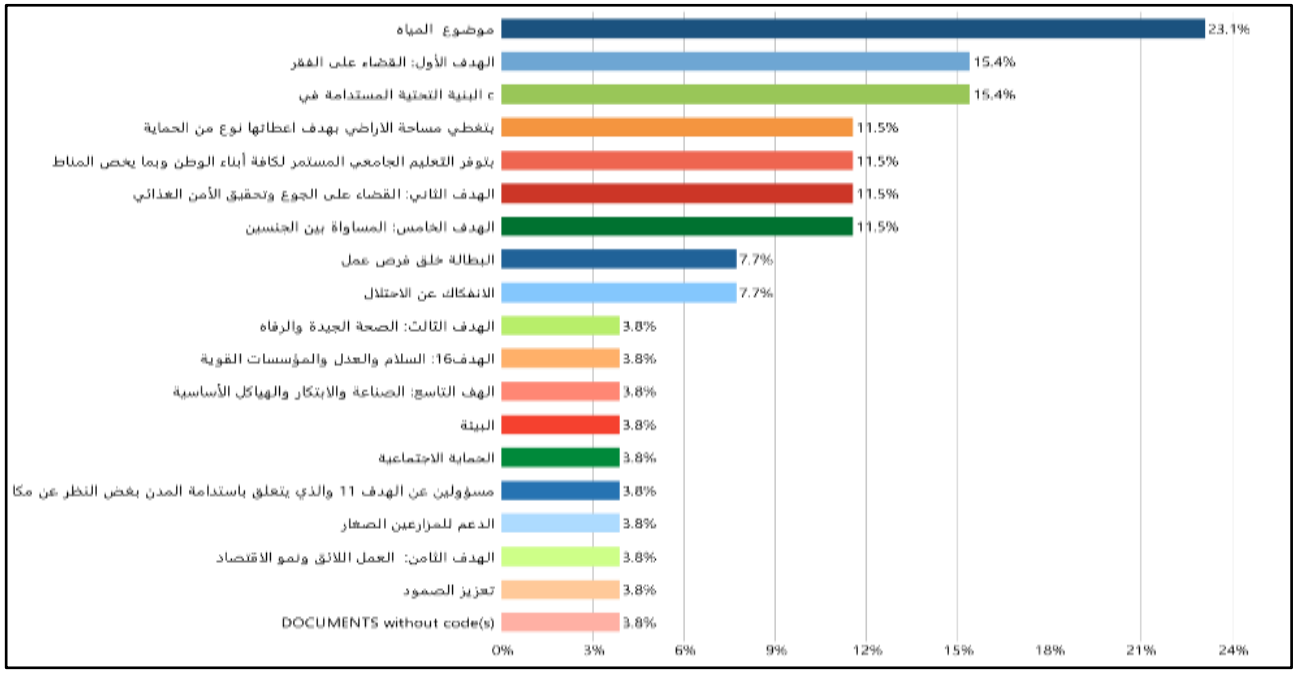

الشكل (2): مؤشرات الأهداف التنموية المستدامة في المناطق المصنّة (ج) في الأغوار الفلسطينيّة.

يتضح منَ الشكل البياني رقم (2) أنّ أهمّ المواضيع، وأكثرها تركيزاً، التي تسعى السِّياسات العامّة إلى تحقيقها، وفقاً لآراء مَنْ قوبلوا، هو موضوع المياه؛ إذ جاء في المَرتبة الأولى من حيث الأهميّة، الذي بلغت نسبة التطرق إليه، والحديث عنه، في المقابلات ما نسبته (23.1%)، ويليه موضوع القضاء على الفقر، المتعلق بالهدف الأول، الذي بلغت نسبة التطرق إليه في المقابلات (15.4%)، ثم تأتي بعد ذلك المواضيع المتعلقة بحماية الأراضي، وتوفير التّعليم الجامعيّ المستمرّ لأبناء الوطن كافّة، ومن ثَمّ، المواضيع المتعلقة بالهدف الخامس، وهي المساواة بين الجنسين، التي جاءت نسب التطرق إليه، وذكرها في المقابلات (11.5%)، فيما كانت أقل الأمور من حيث الإشارة إليها في المقابلات تلك المواضيع ذات العلاقة بالبيئة، وكذلك، المتعلقة بالهدف الثامن الذي يؤكّدُ العملَ اللائق، والنّموّ الاقتصاديّ، ومواضيع الحماية الاجتماعيّة، والمواضيع الصِّحيّة، والمواضيع ذاتِ العلاقة بالهدف التاسع، والسَّادسَ عشرَ من أهداف الاستدامة (2023)، حيث بلغت نسب التركيز عليها في المقابلات (3.8%)، ويتبوّأ موضوعُ الانفكاك عنِ الاحتلال في السِّياسات الوطنيَّة الدّرجة المتوسطة من حيثُ التّركيزُ عليه في المقابلات، الذي بلغت نسبته (7.7%)، بالإضافة إلى السّياسات التي تستهدف البطالة، وخلق فرص العمل، التي جاءت بنسبة (7.7%) أيضاً، الأمر الذي يعني أنَّ أهمية تحقيق السّياسات العامة المتعلقة بالمياه ومواجهة سياسات الاحتلال، كانت أكثر النتائج استجابة لدى المقابَلين، وذلك، قبل الوصول إلى تحقيق الانفكاك عن الاحتلال اقتصادياً، وكذلك قبل تحقيق واقع ملموس بما يتعلق بالبطالة، وخلق فرص العمل، كما نجد أن نسبة المقابلات التي أشارت إلى موضوع السياسات التي تستهدف تحقيق أهداف الاستدامة كانت (96.15%) فيما نجد أنّ المقابلات التي لم تتطرّق إلى هذا الموضوع جاءت بنسبة (3.85%).

نتائج التحليل النوعي للمقابلات

ما واقع سياسات الحكومات الفلسطينيّة تجاه المناطق المصنفة (ج) في الأغوار؟

أشارت إجابات المُقابَلين إلى أنَّ سياسات الحكومات الفلسطينية تجاه المناطق المُصنّفة (ج) في الأغوار ، ما هي إلا سياسات تعمل على تعزيز الصمود والبقاء، وليس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنّ أهم ما تركزُ عليها هذه السياسات الحكوميّة موضوع المياه، وموضوع الحقّ في الوصول إلى الموارد المائية؛ فيرى صبحي سمحان – مدير عام وحدة الأبحاث في سلطة المياه– أنَّ المواطن الفلسطينيَّ – بغض النظر إنْ كان موجوداً في الأغوار، أو في أيِّ منطقة فلسطينيّة– بحاجةٌ ماسّةٌ إلى ما يُقارب (150 لترًا يوميًّا)، وإضافة إلى ذلك، حاجته إلى وجود (كوتا) أو يُسمّى بالمراقبة على دورة المياه، وإضافة إلى حاجته للماء؛ لأغراضٍ زراعيّة، ما يُقارب (1000 متر مكعب سنويا)، وهذه النِّسب تُعبِّر عن الحاجة الطّبيعيّة لكلّ مواطن، ولكن ما هو موجودٌ على أرض الواقع خلاف ذلك تماما؛ فالاحتلال الاسرائيلي يقوم بسرقة حصة فلسطين من مياه نهر الأردنّ ومياه الأمطار، التي تتساقط على جبال الشيخ من خلال تحويلها إلى مناطق النقب عبر الناقل الوطنيّ الاسرائيليّ. ومع ذلك، فإنّ الواقع الحاليَّ يفرض سياساتٍ تعتمد على استخراج مياهٍ جوفيّة في نهر الأردن، وغوره، وهي مياه بها نسبة ملوحة مرتفعة؛ نتيجة التركيبيّة الجيولوجيّة الموجودة في مناطق الأغوار، ومِنْ ثَمَّ، يصبح الحديث هنا عن تطوير الآبار والينابيع، كعين السلطان، التي لا تستطيع سلطة المياه التّدخُّل فيها؛ بسبب وجود مراسيم عثمانية حولها، ووجود بروتوكولات لاستخداماتها، وللأسف اليوم، ثمّةَ توجُّهٌ لأن تصبح حصة المياه للزراعة أقلّ على حساب زيادة المياه والكميات المخصصة للشُّرب (سمحان، 2023).

ويرى ماهر غنيم– رئيس سلطة المياه– أنَّ هذه القضايا – عادة – تخضع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيليّ، و بالوقت نفسه، تخضع لرقابةٍ دائمةٍ ومشدّدة بما يتعلق بالخدمات الاستراتيجيّة في هذه المناطق، كخدمة المياه، التي تُبْنَى عليها خدماتٌ كثيرةٌ ستراتيجيّةٌ، كالكهرباء والصّحة والتّربية والتّعليم والزّراعة وغيرها، ومِنْ ثَمَّ، فهناك أهمية كبرى لخدمات المياه في هذه المناطق، من مبدأ أنَّ المياه حقٌّ إنسانيّ للجميع، ولكن تطبيق هذه السياسات في مناطق تقع تحت سيطرة الاحتلال وفيها مستوطنات إسرائيليّة؛ فلا بدّ أن تكونّ الأولويّة لها، وليس للمواطن الفلسطيني، ومن أجل ذلك، فقد سيطر على أكثر من (85%) من مصادر المياه، ممّا يجعل الأمر صعباً على الحكومة الفلسطينية، علماً أن الفلسطينيين لا يستفيدون أكثر من (11– 12%) من المياه فيما تسرق إسرائيل الجزء الأكبر منها، وتعيد بيعها للفلسطينيين، ومِنْ ثَمَّ، فهناك صعوبة كبيرة للعمل في المناطق المُصنّفة (ج) (غنيم، 2023).

أما يعقوب الكيلاني من وزارة الزراعة، فيجد أنَّ استراتيجيات الوزارة قامت على أجندة السياسات الوطنية، والمرتبطة أساسًا بأهداف التنمية المُستدامة، كما سعت الوزارة إلى إدارة الموارد الطبيعيّة في مناطق الأغوار إدارة كفؤة، غير أنَّ قضية المياه تقف عائقاً أمامَ أهداف الوزارة تجاه زيادة الإنتاجية الزراعية والغذاء، نتيجة ندرة المياه، وقلة توافُرها (الكيلاني، 2023). ويؤكّد

ذلك محمود عطايا من مجلس الوزراء، الذي بيّن أنّ هناك سياساتٍ قائمةً على تعزيز قدرة جمع المياه في الشتاء في مناطق الأغوار، وذلك من خلال توفير صهاريج مخصصة لهذه الغاية، ويرى أنّها سياسات لا تعالج المشكلة من جذورها؛ نتيجة لوجود الكثير من العقبات التي تمنع العمل بحرية في هذه المناطق (عطايا، 2023). ويرى حسن الأشقر من وزارة الزراعة، أنّ ثمّةَ تقاسمًا؛ لتحقيق أهداف التنمية بين المؤسسات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن موضوع المياه مرتبطٌ بوزارة الزراعة مع عدد منَ المؤسّسات الأُخرى الشّريكة، ورغم التقاطعات أو التباينات في الأهداف وكيفيّة تحقيقها، إلا أنّ كلّ مؤسسة تركّزُ على هدف معين؛ فالوزارة معنية بتحقيق هدف الأمن الغذائيّ، والقضاء على الجوع من خلال الأمن الغذائيّ (الأشقر، 2023).

بما يتعلق بالبعد الصحي من أهداف التنمية المستدامة، ذكرت عُلا العكر، من وزارة الصحة، أنَّ أبرز السّياسات المخصصه لمناطق (ج) هي العيادات المُتنقّلة، التي تصل إلى هذه المناطق، كما أنَّ ثمّة عياداتٍ أصبحت موجودةً في هذه المناطق كعياده الجفتلك، كما قامت وزارة الصحة ببناء عيادات ثابتة في بعض المناطق؛ لتكون قريبةً منَ المناطق الأخرى كافّة، كبناء مراكز طوارئ، بوصفها خدماتٍ أوليّةً، وطوارئ أوليّة، وهي مرحلة قبل بناء المستشفى، أمّا المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة، سواء كانت عيادات ثابتة أم متنقّلة، فإنّنا – والحالة هذه – نلجأ إلى التّنسيق مع مُقدّمي خدمات آخرين، كالمنظمات الأهليّة، التي تستطيع الوصول بطريقه أسهل، أو عن طريق المؤسّسات الدّولية من خلال التّجمُّعات الصحية، وهي مجموعه عمل تنسيقيه تهتم بالوصول للخدمات الصحية في المناطق المهمشة، التي لا تستطيع السلطة الفلسطينيّة ولا وزارة الصّحة الوصول إليهم (العكر، 2023).

أمّا رشاد يوسف من وزارة الاقتصاد، فبيَّن أنهّم يركّزونٍ في العمل مع الهيئات، كهيئة المدن الصناعيّة، وهيئه تشجيع الاستثمار، وهيئه المواصفات والمقاييس، بوصفها مؤسّساتٍ مساندةً للوزارة في منطقه الأغوار، والمدينة الصناعية الزراعية الموجودة في مدينه أريحا، وهي منطقة مهمّة للصناعات الزّراعيّة؛ لأنّ مناطق الأغوار تُعَدُّ الأساس في الاقتصاد الزّراعيّ، فوزارة الاقتصادِ لديها مسؤوليّة كبيرة عن القطاع الصّناعيّ، وتعزيز الصّناعات الغذائيّة أو الزّراعيّة، التي تعتمد على الزراعة، وعلى موضوع الهدف الثامن، المتمثّل في تعزيز النّمو الاقتصاديّ المُطَّرد، والشّامل للجميع، والمُستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، ويتركّز هذا الهدف في دَعم المُنتج الوطنيّ، وتحفيز النمو الاقتصاديّ، بوصف وزارة اقتصاد واجهةَ اختصاص في منح التراخيص ومتابعة وتنظيم القطاع الصّناعيّ. فوزارة الاقتصاد تركّز على القطاعين الصّناعيّ والزراعيّ، بالإضافة إلى القطاعات الحديثة، كالتكنولوجيا والطاقة المتجددة، وما إلى ذلك، فكل سياساتنا بموضوع الهدف الثامن. وأشار الى السياسات الحكوميّة التي تهتم بتطوير هذا القطاع وجودة خدماته ومنتجاته، ولا سيما موضوع الصّناعات الغذائيّة، وبالذات صناعات الألبان الذي بات قطاعُه قطاعا منافس جداً للمنتجات الإسرائيليّة في السنوات الأخيرة، وقد لاحظنا مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وإقبال المستهلكين على المنتجات المحليّة. وأكد أن الاهتمام بالقطاع الصناعيّ، بوصفه قطاعًا إنتاجيًّا ومحفِّزًا للنمو، يسهم في تخفيف معدّلات البطالة، التي تُعَدُّ مشكلةً أساسية في فلسطين وبخاصة في المناطق المصنفة (ج)، ولهذا، وُجِّه العمل نحو القطاعات الإنتاجية، لتوليد فرص العمل، التي تخفف من معدلات البطالة (يوسف، 2023).

أمّا وجهة نظر عبد الله لحلوح وكيل وزارة الزراعة، فإن الزّراعة تاريخيًّا لها أهميتها في المجتمع الفلسطيني، وأنَّها أساسًا متمركزة في المناطق المُصنَّفة (ج)، فعدم وجود زراعة في هذه المناطق يعني عدم وجود زراعة في فلسطين، وعلى مرِّ السنوات، فإنَّ الحكومات الفلسطينية المتعاقبة – ومن خلال وزارة الزراعة– عملتِ وستعمل في تنمية المناطق الزراعيّة دون إذن من أحدٍ، في هذه المناطق، باستثناء حفر الآبار، التي تختص بلجنة المياه المشتركة بقضايا المياه الجوفية، التي تقع مسؤوليتها على عاتق سلطة المياه، التي تنسّقُ مع الجانب الإسرائيلي، وغير ذلك، فإنّ الوزارة تقدّمُ سياساتٍ لها علاقة باستصلاح الأراضين وبناء آبار جمع المياه، وزرع الأشجار، وغيرها من النّشاطات، ويرى أنَّ الأولويات في سياسات الوزارة تجاه الإدارة المستدامة للموارد الطبيعيّة، والمقصود فيها الأراضي، المياه، الغابات، المراعي والتنوع الحيويّ الزّراعيّ، وتقوم هذه الاستراتيجيّة على ثلاثة أُسُس: الوصول إلى الأرض، والوصول إلى المياه، والوصول إلى الأسواق للتسويق (لحلوح، 2023).

ويؤكّد عبدٍ الفتاح دراغمة من وزارة العمل على شراكة الوزارات الفلسطينية في تكاملية تحقيق أهداف التّنمية المُستدامة، ويرى أنَّ وزارة العمل مسؤولة عن تحقيق الهدف الثامن أيضا بالتشارك مع وزارة الاقتصاد، وكذلك، مع وزارة شؤون المرأة، وهيئة سلطة النّقد، والبيئة، وغيرها من المؤسسات الشريكة، وعلى مستوى سياسات الحكومة تجاه التّخطيط، فإنَّ الحكومة تقوم بدورها في تحديث السّياسات والبرامج والخطط للموازنة بالتواصل مع المانحين (دراغمة، 2023). حيث يرى أمين عاصي من وزارة شؤون المرأة، أنَّه كان ثمَّةَ أهدافٌ للألفيّة من (2000 حتى 2015)، وبعدها حدثت تعديلات؛ لتصبح التنمية المُستدامة من

(2015 حتى 2030)، وعُملَتْ تحضيراتٌ أَولويّة آليّات للعملِ وإيجادها؛ لتحقيق التّنمية المُستدامة، وتم البدء بإيجاد فريق وطني للتنمية المستدامة بقيادة رئيس الوزراء، وبقية الوزارات، ومن ضمنها كانت وزارة شؤون المرأة، التي كانت تسعى جادةً نحو تحقيق الهدف الخامس المتمثّل بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات في المجتمع المحليّ(عاصي، 2023).

ووفقاً عبد الله لحلوح فإنّ وزارة الزراعة لديها سياسات فاعلة في مجال تنظيم الأسواق المحليّة، وحماية المنتج الوطنيّ، وبخاصة فيما يتعلق بمناطق الأغوار المُصنّفة (ج)، التي تتّسم بأنّ غالبية أراضيها أراضٍ زراعيّةٌ، وتسعى الوزارة – بكل جهدها– لحماية المزارع الفلسطينيّ، فعادة يكون لدينا اكتفاء ذاتيٌّ في الدواجن اللاحمة، وبيض المائدة، ومن ثَمَّ، تمنع الوزارة دخول أيّ' منتجات شبيهة من أيِّ مصدرٍ كانَ؛ لوجود الاكتفاء الذاتيّ الفلسطينيّ من هذه المنتجات، وغيرها (لحلوح، 2023).

ونلحظُ أنَّ التّنمية المُستدامة أولويّة لا بُدَّ من الوصول إليها في المناطق الفلسطينية المصنّفة (ج) في الأغوار الفلسطينيّة، وفي غيرها منَ المناطق الفلسطينية، لدى جميع الوزارات ذاتِ العلاقة والاختصاص، غير أنَّ متطلّبات الوصول إلى التنمية المستدامة بحاجةٌ ماسّة إلى تضافُرِ الجهودٍ والتعاون والتكامل بين جهات صُنع القرار، وكذلك، وجود تنّسيق ومتابعة حثيثة.

ما مستوى تحقُّق التّنمية المُستدامة في المناطق المُصنّفة (ج) في الأغوار؟

يُلحظ من إجابات المُقابَلينَ عن هذا السؤال أنَّ مستوى تحقُّق التّنمية المُستدامة تحقُّق عام في فلسطينَ، وخاص في المناطق المصنّفة (ج) في الأغوار، ليس بالمستوى المطلوب، أو الذي يُلبّي طموح المواطن الفلسطينيّ والحكومات الفلسطينيّة أيضاً، فيرى محمد عطايا من رئاسة مجلس الوزراء أنّه لا وجود لتنمية مُستدامة في ظلِّ وجود احتلال، إذ تتراجع مؤشّرات التّنمية وتتذبذب، وهو ما تبينه البيانات التّاريخية للمنطقة، التي تُظهر تراجُعاً وتذبذباً ملحوظين سببه الاحتلال، ولكنَّ الحديثَ سيكون عن تأمين بناء بنية تحتية للتّنمية المُستدامة في هذه المناطق؛ لتأمين حاجات الناس فيها، وخلق المبادرات التي من شأنها؛ التّسهيل على المواطنينَ، وعلى أصحاب القرار، في إقرار سياسات عامّة في فترة ما، تؤدّي إلى إحداث التّنمية المُستدامة (عطايا، 2023). ويتّفقُ معه أمين عاصي من وزارة شؤون المرأة، الذي أكّد على أنَّ ما تقوم به السّياسات الوطنيّة، هو تحقيق تعزيز المواطنين وصمودهم، وليس تنميةً مُستدامةً بمعناها الحقيقيّ، فعند الحديث عن التنمية المستدامة فلا مناص منَ الحديث عمَّا هو واجبُ العملِ به؛ لتستفيد منه الأجيال القادمة، لكنَّك الآن، في حالة، لا يمكنك الإفادة ممَّا تقوم به، وما نقوم به، اليوم، هو مجرَّد أمثلةٍ؛ لتعزيز الصمود، والإغاثة التّنمويّة في المناطق المصنّفة (ج)، ومنها مناطق الأغوار الفلسطينيّة، وإضافة إلى أنّنا لا نستطيع الإفادة من جميع مواردنا، وبخاصّة الأراضي (عاصي، 2023).

وثمّة التقاء واضحٌ بين الرأي الآنف الذّكر، ورأي أحمد ستيتي من وزارة الأشغال العامّة والإسكان، الذي أكّد أنَّ ما يُنجَزُ اليوم ما هو إلا تعزيزُ صمود، وإغاثة ؛ بهدفٍ تنمويٍّ، فالتّنمية الشّاملة بمفهومها الحقيقيّ بها حاجةٌ إلى قوة عمل، و في منطقة الأغوار لا نمتلك السيطرة عليها إداريّا، ولا نمتلك قوة العمل اللازمة لإحداث التّنمية الشّاملة، وما نحاوله اليوم في وزارة الأشغال العامّة والإسكان هو تعزيز صمود المواطنين في المناطق المصنّفة (ج) في الأغوار، كبناء المدن السّكنية في الأراضي الوقفيّة، التي من شأنها إعاقة حركة الاستيطان الإسرائيلي في تلك المناطق، إذ تهدف الوزارة إلى بناء مدن سكنيّة تتسع لما يقارب (300) عائلة، والأراضي قريبة من مناطقَ حدوديّةٍ ولكنّها تدعم مناطق (ج) لإحياء المناطق الفارغة، وهو ما يؤدي إلى أن يصبحَ لدينا ارتدادات لهذه المنطقة الملاصقة للمعسكرات الاحتلالية، وهو ما يجعل هناك صعوبة لدى الاحتلال في بناء المستوطنات في هذه المناطق (ستيتي، 2023) وهذا يحقق هدفاً سياسيّا في الدرجة الأولى، وهو منع التمدد الاستيطاني.

وتتفق الدكتورة علا العكر مع هذا الرأي اتّفاقًا واضحا، إذ تؤكّد أنَّ ما يحدث هو تعزيز صمود لا غير، فالاستدامة والتنمية يُعيق إحداثَها أو تحقيها الاحتلالُ إعاقةً كبيرة، وهو ما أقرّته الحكومة الفلسطينيّة، وينظر للأمر بأنّه تعزيزُ صمودٍ أكثرَ منه تنمية، وبخاصة في القطاع الصحيّ، فأنت لو نظرت إلى مؤشّرات الصّحة على مستوى الوطن ستجدها جيدةً ومقبولة، أمَّا في مناطق الأغوار والمناطق المُصنّفة (ج) ستجد أنَّ المؤشّرات فيها منخفضةً، فلدينا مؤشّرات ضعيفةٌ تجاه وفاةِ الأمهات والأطفال والأمراض المزمنة والمعدية في المناطق المصنفة (ج) ومناطق الأغوار، وهو ما يأتي نتيجة عواملَ كثيرةٍ، أهمّها سياسات الاحتلال الإسرائيليّ في منع إقامة الوحدات الصّحيّة وإنشائها في هذه المناطق (العكر، 2023).

ولعلّ ما يثيرُ الانتباه في هذا السياق، وجود آراء أخرى مغايرة لما أُنِفَ ذكره، رغم ما سبق ذكرُه؛ إذ ترى أنَّ التّنمية المُستدامة قد تحققت فعلياً من خلال السّياسات والبرامج التي تقوم بها الحكومة الفلسطينيّة والوزارات الفلسطينيّة المعنيّة، وهو ما يراه معتصم العناني من وزارة الحكم المحليّ، الذي يؤكّد أنَّ ما تقوم به وزارته من برامج ومشاريع يكون هدفها – بالحدّ الأدنى –

هو إقامة بِنية تَحتيّة، تشتمل على جميع الجوانب الاقتصاديّة، كالمشروع الفرنسيّ، ومشاريع توفير الدَّخل، ومشاريع التّمويل الصّغير، فالمشروع الفرنسيُّ– على سبيل المثال لا الحصر– يتداخل مع كثير من القطاعات التي لها صلةٌ بالبِنية التَّحتيَّة، كقطاع المياه والطُّرق والخدمات والتَّعليم والصّحة، وإضافة إلى بناء القدرات، وتأهيل بيوت السكن، والمشاريع الاقتصادية المُدِرَّة للدَّخل، إن كان على المستوى الفردي أو الجماعي، وهي مشاريعُ تُختارُ بعناية فائقة (العناني، 2023).

وتؤكِّد سهى عوض من وزارة الاقتصاد، أنَّ ما تقوم به الوزارة من مشاريعَ وأنشطةٍ يكون الهدف منها، تحقيقَ هدفٍ من ضمن أهداف الإستراتيجيّة الوطنيّة؛ لتلبية حاجات المواطنين، إضافة إلى تعزيز الانفكاك من تبعيّة الاحتلال الإسرائيليّ، وزيادة التنافسيّة، وتحسين البيئة الاستثماريّة، وهي أمور جميعها تنبثق عن أهداف التنمية المستدامة (2030)، ورغم أنَّ هذه الجهود ما زالت محدودةً، إلا أننا نُؤْمِنُ بأنَّها الطريق الوحيد؛ لتحقيق التنمية المُستدامة في ظلّ واقعٍ شديد التعقيد، وتشاركها بهذا الرأي سارة علي (عوض وعلي، 2023).

اختبار فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: إن لسياسات الحكومات الفلسطينيّة دورًا إيجابيًّا في تحقيق التنمية المُستدامة للمناطق المصنّفة (ج) في منطقة الأغوار. ووفقاً للبيانات التي جمعها الباحثان من المقابلات التي أجريت، فإن هذه الفرضية كانتْ صحيحة في جانب، وخطأ في جانبٍ آخر، وهو مقصود الدّراسة الحالية؛ فقد تبيّن أن لسياسات الحكومات دورًا إيجابيًّا في تعزيز صمود المواطنين في المناطق المصنَّفة (ج) في مناطق الأغوار، ولكنها لم تقدِّمْ هذه السياسات أيَّ دورٍ إيجابيٍّ في تحقيق التّنمية المستدامة؛ بسب وجود تحدّيات كثيرةٍ تواجِهُ إحداث التنمية المستدامة فيها، ولعلّ من أبرزها الاحتلال الإسرائيليّ، وسياساته، التي تناقض أعمال التنمية المستدامة، بل تعارضها، وتعمل على إفشالها، إضافة إلى أنّ الموارد الطبيعيّة، وبخاصة المياه ومصادرها في هذه المناطق هي كلها تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيليّ، ولا سيطرة للحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة عليها، وما تقوم به الحكومات الفلسطينية من خلال برامج وحلول ما هي إلا مجرّد حلول مؤقتة؛ تستهدف تعزيز الصمود، ولا ترقى إلى مستوى التنمية المستدامة.

ومن خلال إجابات المُتقابَلين، يرى الباحثان أنَّ سياسات الحكومات الفلسطينية تسهم إلى حد ما في تحسين ظروف الحياة المعيشيّة، ومحاولات القضاء على الفقر في المناطق المُصنّفة (ج) في مناطق الأغوار، غير أن هذه السياسات لا ترقى – كما ذُكر آنفًا – إلى حالة الاستدامة، التي تسمح بالقضاء الكليّ على الفقر، مقابل وجود سياسات احتلال هدفها إبقاء المجتمعات القاطنة في المناطق المصنفة (ج)، وبخاصة في مناطق الأغوار، ضمنَ المناطق المصنّفة بأنّها تحت خط الفقر. وهناك جهود كبيرة للحكومة الفلسطينيَّة في هذا المجال ظهرت في أجوبة المُقابَلين؛ فإنّ وزارة الزراعة بالشّراكة مع الوزارات الأخرى والمجتمع المحليّ والقطاع الخاص –تقطع شوطاً كبيراً في محاولة تحقيق القدرة على تعزيز الأمن الغذائي، والاستدامة فيه، ولا سيما في المناطق المصنّفة (ج) في الأغوار، غير أنَّ هذه الجهود لا ترقى إلى مستوى الاستدامة، بل لا تتعدى كونها تعزيزًا لصمود المواطنين في هذه المجتمعات، وتحسيناً لظروف معيشتهم.

الاستنتاجات

توصّلت الدّراسة الحاليّة إلى استنتاجات عدّة، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات، يُمكنُ تفصيلها على الأنحاء الآتية:

1. تولي الحكومة الفلسطينية أهمّيّة كبيرة للمناطق المصنَّفة (ج) في مناطق الأغوار الفلسطينيّة، وذلك في سياساتها ومشاريعها وبرامجها، فهي تحتفلُ في مواضيعَ استراتيجيّة ذاتِ أهمية كبيرة في هذه المناطق؛ كالمواضيع المتعلّقة بالمياه، والقضاء على الفقر في هذه المناطق، وإنشاء البِنيَة التّحتيّة المُستدامة، التي تخدم القطاعات الحيويّة كافّة في هذه المناطق، التي تسعى إلى تحقيق التنمية، إضافة إلى الجهود الكبيرة المبذولة في مجال حماية الأراضي، واستصلاح الأراضي الزراعيّة، وتوفير التّعليم، وسُبُل الوصول إليه في هذه المناطق، إن كان التّعليم مدرسيًّا أو جامعيًّا، كما أنَّها تولي اهتماماً في مجال خفض نسب البطالة بين الشباب، عبر سياساتها التي ترتَكِزُ في على هدف الانفكاك الاقتصادي من الاحتلال، من خلال إنشاء مشاريع حيوية قادرةٍ على توفير فرص العمل للكثيرين من أبناء هذه المناطق.

2. إنَّ ما تقوم به الحكومة الفلسطينيّة من مشاريعَ وبرامجَ لا تَصِلُ إلى مستوى تحقيق الاستدامة في المناطق المصنّفة (ج) في الأغوار الفلسطينية، وإنَّما هي مشاريع تسعى لتعزيز صمود المواطنين في هذه المناطق، وتحاول جاهدةً الوصولَ إلى حالة يمكنُ من خلالها الاستمرار في الحياة في هذه المناطق، وتوفير سُبُل العيش الكريم.
3. السياسات والبرامج الحكوميّة الموجهة للمناطق المصنفة (ج) في الأغوار تسهم إلى حد ما في تحقيق التنمية المستدامة أو عدد من أهدافها، ولكنَّها لا تؤدي الدور المطلوب منها في ظل السّياسات المُضادّة من جانب الاحتلال، التي تُقَوِّضُ جهودَ إحداثِ تنميةٍ مُستدامةٍ في الأراضي الفلسطينيّة ككلٍّ.

التّوصيات

تقترحُ الدّراسة الحاليّة بناءً على النّتائج التي توصّلت إليها التّوصيات الآتية :

1. العمل على صياغة سياسات متجددة، وقائمة على بدائلَ قابلةٍ؛ للتكيُّف معَ الظروف والإجراءات، التي يفرضها الاحتلالُ على الأرض، والعمل على إيجاد بدائلَ لتطوير البنية التحتية بما يشمل استحداث وتطوير شبكات الطرق والمياه والاتصالات لما لها من أهمية في تسهيل الوصول وتعزيز تقديم الخدمات الاساسية بشكل مستدام لسكان هذه المناطق.
2. إيلاء المزيد من الاهتمام بالأُسَر المهمَّشة والعاملة في مجالات الرّعي والزّراعة، من خلال تخصيص موازنات مخصصة؛ لدعم هذه الأُسُر، ومساندتها خاصّة في تعليم أبنائها معَ التّركيز على تعليم الفتيات، وتوفير فُرص العمل للخرّيجين منهم.
3. العمل على تطبيق سياسات حكوميّة تنمويّة توجَّهُ للمناطق المصنَّفة (ب) من خلال عمل مشاريع بِنى تحتيّة، ومشاريعَ تُعزّزُ الأمنَ المائيّ في هذه المناطق، بما يعود بالفائدة لمواطني المناطق المصنّفة (ج) وتعزيز صمودهم.
4. العمل على تسهيلات استثمارية أكبر للقطاع الخاص في المناطق المصنّفة (ج) في مناطق الأغوار الفلسطينيّة، وذلك لزيادة مستويات الاستثمار في هذه الأراضي.
5. توفير البدائلِ لتمويل المشاريع القائمة، والمخطط لها، وذلك من خلال جلب دعمٍ دوليٍّ وعربيٍّ لهذه المشاريع غير مرتبط بأيّة أثمانٍ سياسيّة.
6. بذل جهودٍ كبيرةٍ، وتخصيص موارد، وإقرار البرامج والموازنات؛ لضمان استغلال الأراضي الزّراعيّة واستصلاحها، وبخاصة تلك المصنَّفة (ج)، وذلك بزيادة المشاريع الزّراعيّة، ومشاريع الإنتاج الحيوانيّ، والاستمرار في زيادة رقعتها، وهو ما يضمن الانتفاع الأمثل منها، والحفاظ عليها منَ السّلب والسّرقة، وتعزيز صمود المواطنين فيها.

دراسات مستقبلية

اعتمدتِ الدّراسة الحاليّة على أساليب البحث النوعي القائم على إجراءات وصفيّة تحليليّة، واستخدمت المقابلة بوصفها أداةً لجمع المعلومات، وبالرغم من أنَّ هذا النَّوع من الدّراسات يُعطي تحليلاً وافياً للظاهرة مستنداً إلى آراء الجهات ذات العلاقة، وتصوّراتها، وأجرت الدّراسة الحاليّة مقابلة مع ممثلي الجهات الحكومية المنخرطة في صنع السّياسات الحكومية تجاهَ مناطق (ج) وغيرها، إلا أنه يصْعُب تعميم النتائج؛ إذ إنَّ المقابلات لا تغطي تغطيةً كاملةً تنوُّع الآراء المتعلّقة بموضوع الدّراسة بين الشركاء والمواطنين المستهدفين في مناطق (ج). وعليه، تحتاج النتائج إلى فهم آراء الشّركاء المحليين والدوليين وكذلك المواطنين خارج سياق المسؤولين المُحدّدين الذين قوبِلوا في الدّراسة الحاليّة.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أبو الغيط، هويدا محمود (2018). دراسة علمية: سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة. مجلة دراسات، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، أبريل 2018. ص (207–232). جمهورية مصر العربية.
- أبو شعبان، عمر (2006). ورقة عمل: نحو توظيف أفضل لتمويل الدولي في التنمية في فلسطين. لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، 13– 15 فبراير 2006. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أجندة السياسات الوطنية 2017– 2022: المواطن أولاً. كانون الأول 2016. مكتب رئيس الوزراء، رام الله، فلسطين.
- الآغا، وفيق حلمي وأبو جامع، نسيم حسن (2010). ورقة علمية منشورة: استراتيجية التنمية في فلسطين. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد1. ص 467 – 510. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- أهداف التنمية المستدامة (2018). الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. مكتب رئيس الوزراء. حزيران 2018. رام الله، فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. التقرير الاحصائي لأهداف التنمية المستدامة 2020. رام الله – فلسطين.
- الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021 – 2023). الإستراتيجية القطاعية للحكم المحلي– نحو تنمية مستدامة وليس خدمات بلدية فقط، الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال. 2021–2023. مكتب رئيس الوزراء، رام الله، فلسطين.
- الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021 – 2023). مكتب رئيس الوزراء، الإستراتيجية القطاعية للصحة– صحة الفرد من صحة المجتمع، الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال. 2021–2023. رام الله، فلسطين.
- الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021 – 2023). مكتب رئيس الوزراء، الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال، السياسات العامة. 2021–2023. \ رام الله، فلسطين.
- الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021 – 2023). العنقود الزراعي: أريحا والأغوار، الزراعة مهنة مستدامة، الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال. أيلول 2020. مكتب رئيس الوزراء، رام الله، فلسطين.
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات (2021)، تحليل سياسات: سياسات لتعزيز الصمود الاقتصادي في القرى المحاذية للمستوطنات في مناطق (ج)، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021
- النجار، فايز والنجار، نبيل والزعبي، ماجد (2018). أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- أندرسون، جيمس (1998). صنع السياسات العامة. جامعة هيوستن – تكساس. ترجمة الدكتور عامر الكبيسي – جامعة تكساس. عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- حرب، جهاد ولحلوح، علاء (2017). ورقة علمية: من بحاجة الى الامن؟ الهجرة من مناطق "جيم". المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وحدة التحليل الاستراتيجي، آب (أغسطس) 2017. رام الله.
- خطة التنمية الوطنية 2011 – 2013: إقامة الدولة وبناء المستقبل. نيسان 2011. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. رام الله، فلسطين.
- خطة التنمية الوطنية 2014 – 2016 (2014). خطة التنمية الوطنية 2014 – 2016: بناء الدولة وتجسيد المستقبل. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، رام الله، فلسطين.
- دعم الصمود والتنمية (كانون الثاني 2018). الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج".2018 –2019 (كانون الثاني 2018). تم الاسترجاع من خلال الرابط urlshort.in/tyyXO
- صبري، صلاح (2019)، ورقة بحثية منشورة، التحديات التي تواجه المناطق المصنفة "ج" ودورها في الحد من نجاح التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة – قلقيلية – فلسطين.
- سلامة، عبد الغني (د.ت.). ورقة علمية منشورة: الاحتلال.. وتعثر التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين. مركز الأبحاث – دراسات سياسية. رام الله، فلسطين. تم الاسترجاع من خلال الرابط urlshort.in/bejZe
- عزاوي، مصعب. (2021). نهج البحث العلمي: أصول ومرتكزات الاجتهاد البحثي الرصين في أي حقل معرفي. لندن : Academy House.
- عمر، إكرام (2020). ورقة علمية منشورة: الواقع الاقتصادي للمناطق المسماة "ج"... السِّياسات والإمكانات. مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله. تم الاسترجاع من الموقع الواقع الاقتصادي للمناطق المسماة "ج" السياسات والإمكانات | مركز الأبحاث (prc.ps)
- قيسي، ميس نعيم دسوقي (2012). رسالة ماجستير منشورة بعنوان: السلطة والدولة، قراءة في تجربة حكومة سلام فياض. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- ماس – معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2005). نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية، الملامح الرئيسة للمساعدات الدولية (3). رام الله، فلسطين.
- مركز تطوير (2013). مشاركة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في عمليات التخطيط القطاعي والوطني. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية .(NDC) كانون الأول 2013. رام الله فلسطين.
- مكتب رئيس الوزراء (2021 – 2023). العنقود الزراعي: طوباس والأغوار الشماليةــ الزراعة مهنة مستدامة، الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال، الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021 – 2023). تشرين أول 2019. رام الله، فلسطين.

- مكتب رئيس الوزراء، الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2020)، تقرير سير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018–2019. نيسان 2020. رام الله، فلسطين.
- نحاس، فادي (2012). تقرير بحثي، إسرائيل والاغوار: بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، وبدعم من منظمة التحرير الفلسطينية– وحدة دعم المفاوضات. كانون الأول 2012. رام الله، فلسطين.
- وثيقة البنك الدولي (تشرين أول/ أكتوبر 2، 2013). المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، الضفة الغربية وقطاع غزة. وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. رقم التقرير .AUS2922
- وزارة التخطيط (2008). خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008– 2010. 30 نيسان/ ابريل 2008. رام الله، فلسطين.
- وزارة الحكم المحلي (آب 2011). مجلة فصلية تصدر عن دائرة العلاقات العامة والإعلام بمشاركة منسقيها في المديريات، العدد العاشر، آب 2011. البيرة، فلسطين. تم الإسترجاع من خلال الرابط
https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/molg-magazine-10.pdf
- وزارة الحكم المحلي (تموز2014). مجلة فصلية تصدر عن دائرة العلاقات العامة والإعلام بمشاركة منسقيها في المديريات، العدد 19، تموز 2014. البيرة، فلسطين. تم الإسترجاع من خلال الرابط
https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/19thissue.pdf
- وزارة الحكم المحلي (حزيران 2010). مجلة فصلية تصدر عن دائرة العلاقات العامة والإعلام بمشاركة منسقيها في المديريات، العدد السابع، حزيران 2010. البيرة، فلسطين. تم الإسترجاع من خلال الرابط
https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/finalmagazine.pdf
- وزارة الحكم المحلي (نيسان 2011). مجلة فصلية تصدر عن دائرة العلاقات العامة والإعلام بمشاركة منسقيها في المديريات، العدد التاسع، نيسان 2011. البيرة، فلسطين. تم الإسترجاع من خلال الرابط
https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/9thMagazine4Web.pdf
- وزارة الزراعة (نيسان 2017). نسخة غير منشورة: هيئة تطوير أريحا والأغوار: القطاع الزراعي.. العمود الفقري للتنمية. نيسان 2017. رام الله، فلسطين.
- Unescwa (18- 21/09/2017) .فلسطين وأجندة التنمية المستدامة: عرض للاجتماع التشاوري حول الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة. القاهرة، مصر.
.https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/palestine_presentation_tjrb_flstynlnjlyzy_0.pdf

References:

- Aboul Gheit, Howaida Mahmoud (2018). Scientific Study: State Policies to Achieve Sustainable Development in Slum Areas in Cairo Governorate," Derasat Magazine, Volume Nineteen, Issue Two, April 2018. pp. (207-232). Arab Republic of Egypt. (in Arabic)
- Abu Shaaban, Omar (2006). Work paper: Towards better use of international financing for development in Palestine (in Arabic). For the Conference on the Development of the Gaza Strip after the Israeli Withdrawal, February 13-15, 2006. Islamic University, Gaza, Palestine.
- Al-Agha, Wafiq Helmy and Abu Jama', Naseem Hassan (2010). Published scientific paper: Development Strategy in Palestine (in Arabic). Journal of Al-Azhar University in Gaza, Humanities Series 2010, Volume 12, Issue 1. pp. 467 - 510. Al-Azhar University, Gaza, Palestine.
- Al-Najjar, Fayez, Al-Najjar, Nabil, and Al-Zoubi, Majid (2018). Scientific research methods and applied perspective. Amman, Hashemite Kingdom of Jordan (in Arabic). Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.
- Anderson, James (1998). General manufacture. University of Houston - Texas. Dr. Translated by Amer Al-Kubaisi - University of Texas. Amman, Jordan (inArabic), Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
- Azzawi, Musab. (2021). Scientific research approach: The origins and foundations of solid research diligence in any field of knowledge. London: Academy House. Qaisi, Mays Naeem Desouki (2012). Published master's thesis entitled: Authority and the State, a reading of the experience of Salam Fayyad's government. An-Najah National University, Nablus, Palestine. (in Arabic)

- Development Center (2013). Participation of Palestinian non-governmental organizations in sectoral and national planning processes. Palestinian Nongovernmental Development Center (NDC). December 2013. Ramallah (in Arabic), Palestine.
- Harb, Jihad and Lahlouh, Alaa (2017). Scientific paper: Who needs security? Migration from "C" areas. Palestinian Center for Policy and Survey Research, Strategic Analysis Unit, August 2017. Ramallah. (in Arabic).
- International Bank Document (October 2, 2013). Area C and the future of the Palestinian economy, West Bank and Gaza Strip. Poverty Reduction and Economic Management Unit, Middle East and North Africa Region Office (in Arabic). Report number AUS2922
- MAS - Palestinian Economic Policy Research Institute (2005). Towards a more effective use of foreign aid, the main features of international aid (3). Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- Ministry of Agriculture (April 2017). Unpublished version: Jericho and Al-Aghwar Development Authority: The agricultural sector...the backbone of development. April 2017. Ramallah, (in Arabic) Palestine
- Ministry of Local Government (June 2010). A quarterly magazine issued by the Department of Public Relations and Information with the participation of its coordinators in the directorates, issue seven, June 2010. Al-Bireh, (in Arabic) Palestine. Retrieved from the link https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/finalmagazine.pdf
- Ministry of Local Government (August 2011). A quarterly magazine issued by the Department of Public Relations and Information with the participation of its coordinators in the directorates, issue ten, August 2011. Al-Bireh, (in Arabic) Palestine. Retrieved from the link https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/molg-magazine-10.pdf
- Ministry of Local Government (July 2014). A quarterly magazine issued by the Department of Public Relations and Information with the participation of its coordinators in the directorates, Issue 19, July 2014. Al-Bireh, (in Arabic) Palestine. Retrieved from https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/19thissue.pdf
- Ministry of Local Government (April 2011). A quarterly magazine issued by the Department of Public Relations and Information with the participation of its coordinators in the directorates, issue nine, April 2011. Al-Bireh, (in Arabic) Palestine. Retrieved from the link https://www.molg.pna.ps/uploads/userfiles/file/pdfs/9thMagazine4Web.pdf
- Ministry of Planning (2008). Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010. April 30, 2008. Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- Nahas, Fadi (2012). Research report, Israel and the Jordan Valley: Between the security concept and annexation strategies. Madar, the Palestinian Center for Israeli Studies, and with support from the Palestine Liberation Organization - Negotiations Support Unit. December 2012. Ramallah (in Arabic), Palestine.
- National Policy Agenda 2017-2022: Citizen First. December 2016. Prime Minister's Office, (in Arabic) Ramallah, Palestine.
- National Development Plan 2011-2013: Establishing the state and building the future. April 2011.Ministry of Planning and Administrative Development. Ramallah (in Arabic), Palestine.
- National Development Plan 2014-2016 (2014). National Development Plan 2014-2016: Building the State and Embodying the Future. Ministry of Planning and Administrative Development, Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- Office of the Prime Minister (2021-2023). Agricultural Cluster: Tubas and the Northern Jordan Valley - Agriculture is a sustainable profession, resistant steadfastness, disintegration and development in clusters towards independence, the National Development Plan for Palestine (2021-2023). October 2019. Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- Office of the Prime Minister, National Team to Follow Up the Implementation of the Sustainable Development Goals (2020), Progress Report on the Implementation of the Sustainable Development Goals for the Years 2018-2019. April 2020. Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- Omar, Ikram (2020). Published scientific paper: The economic reality of the regions beginning "C" ... policies and capabilities. Palestinian Research Center, Ramallah (in Arabic). Retrieved from website الواقع الاقتصادي للمناطق المسماة "ج" السياسات والإمكانات | مركز الأبحاث (prc.ps)
- Palestinian Central Bureau of Statistics, 2020. Statistical Report on Sustainable Development Goals 2020. Ramallah – (in Arabic) Palestine.
- Palestine. Research Center - Political Studies. Ramallah (in Arabic), Palestine. Retrieved through the link urlshort.in/bejZe

- Palestinian Center for Policy Research and Strategic Studies - Masarat (2021), Policy Analysis: Policies to Strengthen Economic Resilience in Villages Adjacent to Settlements in Area C, Ramallah (in Arabic). November 1, 2021
- Sabri, Salah (2019), published research paper, Challenges Facing Areas Classified "C" and Their Role in Limiting the Success of Sustainable Development in Palestine, Al-Quds Open University – Qalqilya (in Arabic) - Palestine.
- Salama, Abdul Ghani (n.d,). Published scientific paper: Occupation...and the faltering local economic development in Palestine. Research Center - Political Studies. Ramallah, Palestine. Retrieved from urlshort.in/bejZe
- Sustainable Development Goals (2018). The first voluntary national review on follow-up and implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development. Office of the Prime Minister. June 2018. Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- Supporting resilience and development (January 2018). The strategic framework and executive work program for the region called "C". Ramallah (in Arabic). 2018-2019 (January 2018). Retrieved from urlshort.in/tyyXO
- The National Development Plan for Palestine (2021-2023). Sectoral strategy for local government - towards sustainable development, not just municipal services, steadfastness, disintegration, and development in clusters towards independence. 2021-2023. Prime Minister's Office, Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- The National Development Plan for Palestine (2021-2023). Prime Minister's Office, Sectoral Strategy for Health - Individual health is part of community health, steadfastness, disintegration, and development in clusters towards independence. 2021-2023. Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- The National Development Plan for Palestine (2021-2023). Prime Minister's Office, Resistance, Disengagement, and Development in Clusters towards Independence, Public Policies. 2021-2023. Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- The National Development Plan for Palestine (2021-2023). Agricultural cluster: Jericho and the Jordan Valley, agriculture is a sustainable profession, steadfastness, disintegration and development in clusters towards independence. September 2020. Prime Minister's Office, Ramallah, (in Arabic) Palestine.
- Un Escwa (18-21/09/2017). Palestine and the Sustainable Development Agenda: Presentation of the consultative meeting on the executive framework for the environmental dimension in the 2030 Agenda for Sustainable Development. Cairo (in Arabic) Egypt. https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/palestine_presentation_tjrb_flstynlnjlyzy_0.pdf

مواقع الإنترنت:

- GSSD, Global System for Sustainable Development. (n.d). Definition of sustainable development. accessed 14 July 2023. urlshort.in/cNUgC
- (UN سبتمبر 1993). تطوير الأراضي المحتلة: استثمار في السلام. المجلد الثاني الاقتصاد. تاريخ الدخول 2023/06/19 تم الاسترجاع من خلال الرابط https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-201916/
- (n.d) UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ما هي أهداف التنمية المستدامة؟ تاريخ الدخول 2023/06/05 تم الاسترجاع من الموقع أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp.org)
- (n.d.) Unesco اليونيسكو وأهداف التنمية المستدامة. تم الدخول بتاريخ 2023/06/15 تم الاسترجاع من الموقع https://ar.unesco.org/sdgs .
- خطة التنمية في الأراضي الفلسطينية 1994 – 2012 (2011). خطة التنمية في الأراضي الفلسطينية، في الفترة من عام 1994م حتى عام 2012م، الواقع.. التحديات.. سبل النهوض. تم الاسترجاع من الموقع خطط–التنمية–الفلسطينية–1994–20113 doc. (live.com)
- مفتاح [المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية] (2005/05/30). الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى. تاريخ الدخول 2023/06/19 تم الاسترجاع من الموقع http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=3109&CategoryId=3
- مكتب رئيس الوزراء (21 حزيران 2018). أهم إنجازات حكومة رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله– الجزء2: المناطق المسماة "ج". تاريخ الدخول 2023/06/23 تم الاسترجاع من الموقع rb.gy/myaf4p
- وكالة وفا (2001). التنمية الاقتصادية في فلسطين. تاريخ الدخول 2023/06/19 تم الاسترجاع من الموقع https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3963

- وكالة وفا (د.ت.)، الأغوار الفلسطينية، تاريخ الدخول 2023/04/27، تم الاسترجاع من الموقع https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663
- وكالة وفا (د.ت.). المستوطنات في القانون الدولي. (وكالة الانباء ومركز المعلومات الفلسطيني: وفا) تاريخ الدخول 2023/06/24 تم الاسترجاع من الموقع https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4136

المقابلات:

- أبو جيش، نصري. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- أبو رمضان، منال. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- أبو ظاهر، سليم. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- أبو عمرو، زياد. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- أبو لوحة، مهيب. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- الأشقر، حسن. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- جبر، مأمون. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله. من خلال برنامج.ZOOM
- الحلو، شادي. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- دراغمة، عبد الفتاح. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- ستيتي، أحمد. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- سلامة، اسطفان. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- سليمان، منجد. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- سمحان، صبحي. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- صلاحات، عمار. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- عاصي، أمين. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- العناني، معتصم. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- العسيلي، خالد. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.

- عطايا، محمود. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- العكر، علا. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- عناية، عهود. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- عوض الله، سهى، علي، سارة. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" لمنطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- كيلاني، يعقوب. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- لحلوح، عبد الله. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- متولي، جيهان. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى القابلة: حازم عوايص، رام الله.
- مجدلاني، أحمد. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.
- منصور، رياض. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، الدوحة، قطر.
- يوسف، رشاد. (2023). دور سياسات الحكومات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المصنفة "ج" في منطقة الأغوار، أجرى المقابلة: حازم عوايص، رام الله.